الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية – أدرار.

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

دلالات التراكيب النّحوية في آيات الأحكام (سورة البقرة أنموذجاً)

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي.

تخصص: تعليمية اللغة العربية.

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة
د/محمد كنتاوي.	رئيساً.
د/المغيلي خدير.	مشرفاً ومقرراً.
د/آمال بوخريص.	مناقشاً وممتحناً.

إعداد الطالبتان:

فاطيمة بن ناجم.

زينب بركاوي.

إشراف الدكتور:

المغيلي خدير.

السنة الجامعية: 1437هـ-1438هـ/2016م-2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلَّله الله بالهيبة والوقار،إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل أسمه بكل افتخار، أرجو من الله أن يمد في عمرك (أبي الغالي)

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني،إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب(أمي الحبيبة أرجو من الله أن يبارك في عمرها.)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي: عبد الصَّابر، خالد.

إلى من قاسمتني عناء هذا البحث: زينب.

وإلى أعمامي وعمَّاتي وأخوالي وخالاتي وإلى كل من يحمل لقب: بن ناجم، دلومي.

وإلى كل من ساعد على إنجاح هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

فاطمة

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

من أخرجنا من ظلمات الجهل إلى أنوار العلم رسولنا الكريم صلَّى الله عليه وسلَّم

إلى من غمرتني بدعواتها لله عز وجل بالتوفيق في مشوار الدَّراسة

إلى من ربَّتني وعلَّمتني أنَّ الصبر زيادة في العطاء والأجر...أمي الحبيبة.

إلى من علَّمني أنَّ التعلُّم هو الأساس الأوحد لكل نجاح

إلى من زرع فيَّ أنَّ الحياة جهاد وصبرٌ وعزيمة...أبي العزيز.

إلى من قاسموني العيش في هذه الحياة إخواني وأخواتي أثني عليهم الثناء الحسن ولهم منِّي باقة

حب وإعتزاز وإحترام.

وإلى عمِّي وخالتي وأخوالي وأولادهم حفظهم الله.

إلى رمز البراءة: عبدالرَّحيم وروميصاء.

وإلى التي تحمَّلت معي مشقَّة هذا العمل فاطيمة.

وإلى كل من يحمل لقب بركاوي، بن حمِّي، عبدالرحمان.

وإلى كل من قدَّم لي يد العون بكلمة طيبة.

زينب

شكر وتقدير

قال الله تعالى:

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

سورة التوبة: الآية 105.

ومصداقاً لقوله صلَّى الله عليه وسلم: «مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ».

نشكر المولى عزَّ وجلَّ صاحب المنَّة والفضل بما أصبغ علينا من نِعمٍ وما وهبنا من توفيق لإنجاز هذا العمل.

كما نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف: "المغيلي خدير" على وقفته ومساعدته لنا بالتوجيه والنصح والإرشاد، وكذا متابعته سيرورة إنجاز هذا البحث العلمي فجازاه الله عنَّا كل خير فله منا كل التقدير والاحترام.

ونشكر كذلك كل أساتذة قسم اللغة والأدب العربي وكل من قدَّم لنا يد العون المساعدة في سبيل إنجاز هذه الثمرة العلمية ولو بكلمة طيبة.

فاطيمة

زينب

مقدمة

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، الحمد لله الذي أكرمنا بنعمة العقل التي بها نُفكِّر ونتدبَّر، وهدانا لنور العلم، والصلاة والسَّلام على أفضل من نطق بالضاد، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وبعد:

لقد حوى كتاب الله تعالى الكثير من الأمور التي لها ارتباطٌ بليغٌ بأحد علوم العربية، ألا وهو علم الدِّلالة، هذا العلم الذي يقتضي في ماهيته معرفة علاقة اللفظ بمعناه، من خلال اهتمام علماء الدِّلالة بدراسة وتحديد المعاني الرَّمية لما يتلفَّظ به بنو البشر، كما إنَّ علم الدِّلالة ومتعلقاته يُنْبؤ لنا عن مدى تبحُّر هؤلاء الدَّارسين في هذا العلم واشتغالهم به على مرِّ العصور، ونقصد في هذا المقام علماؤنا العرب على وجه الخصوص.

فعلم الدِّلالة قد عرف امتداداً واسعاً منذ نشأته التي تمثَّلت إرهاصاتُها الأولى بالعمل على تقديم شروحات ومعانٍ لألفاظ القرآن الكريم، علماً بأنَّ المبْتَغى من ذلك هو الكشف والبيان عن مقصود المولى تبارك وتعالى من خلال ما وَرِثْناه عن علمائنا المجتهدين، الذين اصطفاهم الله سبحانه وتعالى من أجل خدمة كتابه العزيز بما ألَّفوه، من تفاسير جليلة للقرآن العظيم.

فالقرآن الحكيم وما يقتضيه من دراسات لغوية يسعى إلى تحقيق هدفه الأسمى وهو الدعوة إلى الله بالتعرُّف على ما جاءت به الشَّريعة الإسلامية السَّمحاء من ضوابط وأحكام، عمد إلى استنباطها واستخراجها جمعٌ غفير من علماء الأمة العربية، كما لا يفوتنا التنويه بتعدد المشارب العلمية التي استقى منها علماؤنا هذا الكم الهائل والمتميز من المعارف والعلوم بشتَّى أنواعها وأقسامها، وما استتبع ذلك من تعدد متباين في مجال الدراسات التي خُصصت في القرآن الكريم حيث نجد من العلماء مَن قدَّم دراسات صوتية، صرفية، نحوية، دلالية، أمَّا ما تعلَّق منها بالدراسات النَّحوية الدِّلالية فقد أُدرجت لها مؤلَّفات خاصة تمثَّلت فيما هو مبثوث في كتب تفاسير وإعراب القرآن العظيم وهذا ما يُجسد لنا العلاقة الوطيدة التي تربط بين الدِّلالة والنَّحو.

فهذا الكتاب المنير الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه يُعدُّ مصدر إعجاز علمي غزير، جدير بالدراسة والفهم والإدراك، وذلك بالاستناد إلى بعض ما أورده ابن عبَّاس رضي الله عنه لبعض معاني ألفاظ القرآن الكريم، سواءً ما كان منها على مستوى المفردات؛ أيْ الألفاظ، وما كان منها على مستوى التراكيب؛ أيْ الجمل، وما تتطلبه من بحث وتمحيص من خلال الوقوف عند تراكيبها الدِّلالية والنَّحوية.

ولقد اهتم معظم الباحثون والدَّارسون في مجال الدِّراسات القرآنية قديماً وحديثاً بالخوض في دراسة آيات القرآن الكريم، وما تتضمَّنه هذه الأخيرة من أحكام شرعية عمِل على استنباطها علماء أصول الفقه، كلٌّ حسب تخصصه، محاولين بذلك إبرازها وبيانها، كما بحثوا أيضاً في دلالات تراكيبها النَّحوية وما اشتملت عليه من طابع خصوصي تميزت به بعض سور القرآن الكريم.

ومنه كان عنوان هذا البحث الذي وسمناه: دلالات التراكيب النَّحوية في آيات الأحكام (سورة البقرة نموذجاً)، ومن أبرز **الإشكالات** التي يمكننا طرحها في هذا الصدد مايلي:

1- ما هي طبيعة العلاقة بين النَّحو والدِّلالة؟

2-ما هي الدِّلالات النَّحوية التركيبية التي تضمَّنتها آيات الأحكام في سورة البقرة؟

وقد تضافرت جملة من **الأسباب** التي حملتنا على اختيار هذا الموضوع أو العنوان أهمها مايلي:

1-الفضول المعرفي الذي به اتضح لنا أنَّ القرآن الكريم هو الأجدر بالدِّراسة والبحث، ورغبتنا في إجراء دراسة دلالية نحوية لما تضمَّنته سورة البقرة من آيات الأحكام.

2-الغوص في مستويات اللغة من الجوانب التي شَهِدت دراسات معمَّقة في البحث الدِّلالي النَّحوي الذي كان محور اهتمام علماء الشَّريعة وعلماء اللغة على حدٍّ سواء.

أمَّا بخصوص **الهدف** من إنجاز هذا العمل فيتمثَّل في:

إبراز مختلف أوجه النظر لدى علماء العربية فيما أفادواْ به من دراسات دلالية نحوية قديماً وحديثاً، وكذا ما استنبطه علماء أصول الفقه من أحكام شرعية.

أمَّا عن **الدِّراسات السابقة** التي أفردت بالدراسة في حدود اطلاعنا وفهمنا ما يلي:

أثر الدَّلالات اللغوية في التفسير عند الطاهر بن عاشور في كتابه التحرير والتنوير لمشرف بن أحمد جمعان الزهراني. ودلالة بناء التراكيب ومنطوق الكلام دراسة نحوية دلالية لخديجة عبد الله سرور الصبَّان. وغيرها من الدِّراسات التي سبقتنا إلى الميدان.

ورافقتنا في هذه المسيرة العلمية عدَّة معاجم لغوية واصطلاحية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: لسان العرب لابن منظور، والتعريفات للشريف الجرجاني. ومن أهم وأبرز **المصادر** التي استقينا منها مادتنا العلمية في الدَّلالة نذكر: الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، والمستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي مصادر قديمة، أمَّا **الحديثة** فنذكر منها: دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس، علم الدَّلالة لأحمد مختار عمر، وكتاب اللغة العربية معناها ومبناها لتمَّام حسَّان ودلالة تركيب الجمل عند الأصوليين لموسى العبيدان مباحث في الدِّلالة وغيرها من الكتب التي كانت لنا عوناً لإنجاز هذا العمل.

وأمَّا بخصوص الكتب المعتمدة في الدِّراسة النحوية فقد كان سندنا فيها، كتاب الجمل في النَّحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، الكتاب لعمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، والمقتضب للمبرد هذا بالنسبة للمصادر القديمة، أمَّا عن المراجع الحديثة التي ساعدتنا في هذا المجال نذكر منها: النَّحو الشافي محمد حسيني مغالسة، في التطبيق النَّحوي والصرفي عبده الرَّاجحي، النَّحو الوافي عبَّاس حسن وغيرها من المراجع التي نهلنا منها مادتنا العلمية، بالإضافة إلى بعض من كتب تفسير القرآن الكريم أمثال كتاب تفسير القرآن العظيم للعلاَّمة ابن كثير، تفسير آيات الأحكام من القرآن محمد عليّ الصابوني وغيرها من التفاسير، وكتب إعراب القرآن الكريم مثل: كتاب الإعراب المفصَّل لكتاب الله المرتل لبهجت عبد الواحد صالح، والإعراب في القرآن الكريم لسميح عاطف الزين. وغيرها من المؤلَّفات.

ونظراً لطبيعة هذا الموضوع ارتأينا أنْ نستهل هذا البحث بمقدمة فمدخل تمهيد للموضوع، ثم يليهما فصلان. الفصل الأول خصَّصناه للجانب النظري، ويتضمن ثلاثة مباحث في شكل عناصر، تعرَّضنا فيه للحديث عن

الدِّراسات الدَّلالية العربية القديمة والحديثة، أمَّا المبحث الثاني، فقد كانت لنا فيه وقفة مع الدِّراسات النَّحوية القديمة والحديثة، أمَّا المبحث الثالث، فقد عمدنا فيه إلى تبيان العلاقة التي تربط ما بين علم الدَّلالة وعلم النَّحو.
أمَّا الفصل الثاني فقد اقتصرنا فيه على الدِّراسة التطبيقية حول دلالات التراكيب النَّحوية لآيات الأحكام في سورة البقرة، وعن المنهج فقد اعتمدنا المنهج الوصفي باعتباره المنهج المناسب لطبيعة الموضوع، وكأيْ باحث يحاول تحرير بحث علمي أو رسالة واجهتنا **صعوبات** منها:

1-خلفية تخصص اللغة العربية في بعض الأحيان حال دون فهمنا لبعض نصوص علماء أصول الفقه.

2-وفرة واشتباك المادة العلمية في ظل الالتزام بالحجم المطلوب.

وفي الأخير نتقدَّم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا المشرف، على نصائحه وتصويباته ومتابعته سبيل سيرورة هذا ولا تفوتنا أن نقدِّم اعتذارنا عن كل تقصير، هذا ونسأل الله العلي العظيم الانتفاع بهذا العمل، وأنْ تعُمَّ فائدته الجميع.

فاطيمة بن ناجم

زينب بركاوي

أدرار في: 2017/04/10.

مدخل:

قراءة في مفردات العنوان.

قبل الوُلوجِ إلى مفردات العنوان لا مناص لنا من وقفة أمام علم الدَّلالة وما حظى به من الاهتمام والعناية، هذا العلم الذي يُعتبر من أسمى علوم العربية وأشرفها وبه تُعرف العلاقة بين اللَّفظ والمعنى الذي يحمله وبهذا لا يمكن الاستغناء عنه لدى علماء اللغة العربية ومريديها.

ولهذا نجده يحتل الصدارة في مجال الدرس الدَّلالي اللغوي على اختلاف ميادينه وفيما حوته المؤلفات النيّرة والذكية لعلماء العربية سواء في العصور المتقدمة أو المتأخرة منها.

إضافة إلى أنّ علم الدَّلالة يوحي لنا بأهميته من خلال روابطه المتباينة وعلاقاته المختلفة بينه وبين العلوم اللغوية الأخرى من صوت وصرف ونحو كما هو الشأن بين الدَّلالة والنَّحو.

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أنّ لهذا العلم مباحث وأقسام وأنواع وفروع متشعبة، وهذا ما يعزِّز روابطه الوثيقة مع علوم العربية الأخرى مثبتاً بذلك عدم الانفصال عنها بأي حال من الأحوال، إلاّ أنَّه اتخذ مساراً مستقلاً قائماً بذاته عند بعض علماء الأصول.

فعلم الدَّلالة «أطلقت عليه عدّة أسماء في اللغة الإنجليزية أشهرها كلمة semantics. أمّا في اللغة العربية فبعضهم يسميه: علم الدَّلالة –وتضبط بفتح الدَّال وكسرها–وبعضهم يسميه علم المعنى (ولكن حذار من استخدام الجمع والقول:علم المعاني لأنّ الأخير فرع من فروع البلاغة)،وبعضهم يطلق عليه اسم (السيمانتيك)أخذاً من الكلمة الإنجليزية أو الفرنسية».[1] ويعرّف علم الدَّلالة حسب ما أورده وذكره بعض العلماء والدَّارسين بأنه: «دراسة المعنى أو العلم الذي يدرس المعنى أو ذلك الفرع من علم اللُّغة الذي يتناول نظرية المعنى أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتّى يكون قادراً على حمل المعنى».[2]

حتّى غدى يُعرَف عند بعض العلماء والباحثين بعلم المعنى، وذلك نسبة إلى المجال الذي يهتم به هذا العلم بالخصوص حيث، يجعل من المعنى النواة والرَّكيزة الأساسية واللّبنة الأساسية للخوض في أغوار وأعماق هذا العلم والتّمرُّس فيه.

ويعرّف علم الدَّلالة أيضاً بأنَّه ذلك «العلم الذي يدرس المعنى، سواءً على مستوى الكلمة المفردة أم على مستوى التراكيب، وما يتعلّق بهذا المعنى من قضايا لغوية أيْ؛ أنّه يدرس اللغة من حيث دلالتها أو من حيث إنّها أداة للتعبير عمّا يجول بالخاطر وهو فرع من فروع علم اللغة، ويُعتبر من أحدث الدِّراسات اللُّغوية ظهوراً على وجه العموم»[3]وبذلك صارت العلاقة بين اللَّفظ ودلالاته موضع مساجلات معمقة بين العلماء والباحثين في ميدان علم الدَّلالة.

---

[1]–علم الدَّلالة ،أحمد مختار عمر،عالم الكتب ،ط5، 1998م، ص11.

[2]–المرجع نفسه، ص11.

[3]–دراسات في الدَّلالة والمعجم،رجب عبد الجواد إبراهيم، دار غريب، د–ط، 2001 م، ص11.

ولما كان اهتمام علم الدَّلالة بهذه القضايا الدقيقة في اللغة فإنّه اكتسى مكاناً مرموقاً بين علوم العربية، باعتباره أنّ«دلالة اللفظ المعيّن على المسمّى المعيّن ليست نتيجة لمناسبة طبيعية موجبة؛ لأنْ يسمّى الشيء المعيّن باللفظ المعيّن،وإنَّما تتحدد دلالة اللفظ بالاصطلاح والتعارف الذي يحكمه تقادم الزمن فيرسخه في أذهان النَّاس بحيث يبدو اللفظ المعيّن جزءاً من المسمّى المعيّن في عالم المسمَّيات، بل يصير اللفظ هو الشيء نفسه فلا يمكن بعد ذلك زحزحة اللفظ في دلالته على المسمَّى».[1]

ونحاول الآن الشروع في تحليل العنوان،وذلك بقراءة مقاصد مفرداته من حيث الجانب اللغوي والاصطلاحي.

أولاً: الدَّلالة:

أ_لغة: عُرِّفت الدلالة في غير معجم من المعاجم اللغوية العربية القديمة الثَّرية والتي نذكر من بينها معجم لسان العرب الذي استقينا منه هذا التعريف الذي يقول:« دلَّ فلان اذا هدى،ودلَّ إذا افتخر والدَّالَّة: المنَّة. قال ابن الأعرابي: دَلَّ يَدُلُّ إذا هدى، ودَلَّ يَدُلُّ إذا مَنَّ بعطائه. ودَلَّ: عليه، وإليه دلالةً: أرشده. ويقال: دَلَّهُ على الطريق نحوه: سدَّده إليه فهو دالٌّ. والمفعول: مدلولٌ عليه وإليه».[2]

وجاء في المصباح المنير:« دَلَلَ(دَلَلَتُ) على الشئ وإليه من باب قتل و أَدْلَلَتُ بالألف لُغَةٌ، والمصدر دُلُولَةٌ، والاسم الدِّلالة بكسر الدَّال وفتحها، وهو مايقتضيه اللفظ عند إطلاقه، واسم الفاعل دَالٌ ودليل وهو المرشد والكاشف».[3]

ب_اصطلاحاً: يمكن تعريف الدَّلالة من النَّاحية الاصطلاحية على أنَّها:

«كون الشّيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الأول هو الدَّال والثاني هو المدلول وكيفية دلالة اللَّفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النّص ووجه ضبطه أنّ الحكم المستفاد من النّظم إمّا أنْ يكون ثابتاً بنفس النَّظم أولاً، والأول أن كان النَّظم مسوقاً له فهو العبارة وإلاَّ فالإشارة والثّاني أنْ كان الحكم مفهوم من اللّفظ لغة الدَّلالة أوشرعاً فهو الاقتضاء، فدلالة النَّص عبارة عمّا ثبت بمعنى النَّص لُغَةٌ لا اجتهاداً، قوله لغة أيْ: يعرفه كل من يعرف هذا اللِّسان بمجرد سماع اللّفظ من غير تأمُّل كالنَّهي عن التأفف في قوله تعالى:﴿ **فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ** ﴾[4] يوقف به على حُرمة الضّرب وغيره ممّا فيه».[5]

---

[1] _علم الدلالة التطبيقي في الثرات العربي،هادي نهر،دار الأمل، ط1، 1427هـ/2008م، ص199.

[2] -لسان العرب، أبي الفضل جمال الدِّين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط8، ج5، ص291.

[3] -المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيُّومي المقرئ، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1421هـ/ 2002م، مادة(دلَّ)،ص121.

[4] -سورة الإسراء، الآية:23 .

[5] -التّعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، لبنان، بيروت، د-ط، مادة (دلّ)، ص109.

ثانياً: التركيب:

أ_لغة: يعرَّف التّركيب من النّاحية اللّغوية بأنّه:« ركَّب الشّيء: وضع بعضَه على بعض، وقد تركَّب وتراكَبَ. والمتراكِبُ من القافية: كلُّ قافية توالت فيها ثلاثة أحرفٍ متحرِّكة بين ساكنتين»[1]

وجاء في معجم مقاييس اللغة لابن فارس:« (ركب) الراء والكاف والباء أصلٌ واحد مطّرد منقاس، وهو علُوُّ شيءٍ شيئاً. يقال رَكِب رُكوباً يَرْكَب. والرِّكاب: المطِيّ، واحدتُها راحلة. وزَيْتٌ ركابيٌّ؛ لأنه يُحمَل من الشام على الرِّكاب. وما له رَكُوبة ولا حَمُولة، أي ما يركبه ويَحمِل عليه. والرَّكب: القَوم الرُّكْبان؛ وكذلك الأُرْكُوب. وناقةٌ رَكْبانةٌ: تصلُح للرُّكوب. وأرْكَبَ المهْر: حان أن يُرْكَبَ. ورجل مُرَكَّبٌ: استعارَ فرساً يقاتِل عليه، ويكون له نِصفُ الغَنيمة ولصاحب الفرس النِّصف».[2]

ب_اصطلاحاً: تعدَّدت المصطلحات التّي تحمل معنى التّركيب، فهناك من يطلق عليه اسم النّظم، أو الإسناد، أو الجملة. «فالتّركيب هو جمع الحروف البسيطة ونظمها ليكون كلمة.»[3]وفي تعريف آخر له نجد ابن جنّي يعرِّفه على أنّه:«كل لفظ مستقل بنفسه مفيد في معناه وهو الذّي يسمّيه النّحاة الجمل نحو:زَيْدٌ أَخُوكَ، وقام محمد.»[4]وجاء في الكليات لبي البقاء أيوب الحسيني أنّ:«التّركيب:ضَمُ الأشياء مؤلفة كانت أولاً، مرتبة الوضع أولاً، فالمركب أعمُّ من المؤلَّف والمرتب مطلقاً».[5]

والجملة في مفهومها هي: «عبارة عن مركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الآخرى سواءً أفاد كقولك: «زَيْدٌ قائمٌ» أولم يفد كقولك: «أنْ يكرمني» فإنّه جملة لا تفيد إلاَّ بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعمَّ من الكلام مطلقاً».[6] وتعرَّف الجملة أيضاً بأنَّها:«الصّورة اللَّفظية الصّغرى للكلام المفيد، والجملة التّامة التّي تعبِّر عن أبسط الصّور الذّهنية التَّامة... تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي: المسند إليه،المسند،الإسناد»[7]

ثالثاً: النَّحو:

أ_لغة: من نَحَى يَنْحُو، نَاحِيةً ونَحْواً، وجاء في المصباح المنير في غريب الشرح الكبير «نحو الشيء من باب قتل قصدت (فالنَّحوُ) القصد، ومنه (النَّحْو) لأنَّ المتكلم ينحو به مناهج كلام العرب إفراداً وتركيباً، و(النَّحْيُ) سقاء

---

[1]-لسان العرب، ابن منظور، تح:عبدالله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، مادة(ركّب)، ص1714.

[2]-مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د-ط، 1499هـ/1979م، ج2، ص432.

[5]- التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، ص59.

[4]-الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جِنّي، تح:عبد الحكيم بن محمد، المكتبة الوقفية، القاهرة، د-ط، ج1، ص31.

[5]-الكليات، أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط2، 1419هـ/1998م، ص228.

[6]-التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، مادة(جملة)، ص82.

[7]-في النَّحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1964م، ص31.

السمن والجمع (أَنْحَاءٌ) مثل حمل أحمال و(نِحَاء) أيضاً مثل:بئر وبئار و(انْتَحى) في سيرة اعتمد على الجانب الأيسر و(أَنْحَى) (إِنْحَاء) مثله هذا هو الأصل ثم صار (الانْتحاءُ) الاعتماد و الميل في كل وجه و(انْتَحَيْتُ) لفلان عرضت له و(تَنَحَيْتُ) الشيء عزلته (فَتَنَحَّى) و(النَّاحية) الجانب فاعلة بمعنى مفعولة لأنّك(نَحَوْتَها) أيْ قصدتها».[1] وورد في معجم مقاييس اللغة لابن فارس «(نَحَو) النون والحاء والواو كلمة تدلُّ على قصد. ونَحوتُ نَحْوَه. ولذلك سُمِّي نَحْوُ الكلام، لأنَّه يَقصِد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلَّم به. ويُقَال إنَّ بني نَحْوٍ: قومٌ من العرب. أمَّا المِنْحَاةِ فقد قيل: القوم البُعَداء غيرُ الأقارب. ومن الباب: انْتَحَى فلانٌ لفُلانٍ: قَصَدَه وعَرَضَ له».[2]

ب_اصطلاحاً: اختلفت وتنوَّعت تعاريف النَّحو على حسب المنشغلين به فمن ضمن ما أُصطُلِحَ عليه أنَّه: انتحاء سَمْتُ العرب في كلامها أو اتِّباع العرب في كيفية كلامها حيث إنَّه: « العلم بقوانين يُعْرَفُ بها أحْوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل النَّحو علمٌ يُعْرَفُ به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل علمٌ بأصول يُعْرَفُ بها صحيح الكلام وفساده».[3]

أمَّا التركيب النَّحوي فهو نوعان كما ورد في شرح المفصَّل لابن يعيش: « تركيب إفراد، وهو أنْ يُرَكِّب كلمتين وتجعلهما كلمة واحدة بعد أنْ كانتا إزاء حقيقتين ويكون في الأعلام نحو: حضرموت (وهو ما يُصْطَلَحُ عليه الآن النَّحت)، وتركيب إسناد، وهو...الكلام المرَكَّب من كلمتين أسنِدتْ إحداهما إلى الأخرى. علم الدَّلالة، أحمد مختار عمر».[4]

رابعاً: الآية:

أ_لغة: تُعَرَّف الآية من الوجهة اللغوية بأنَّها العلامة، حيث: يورد الخليل في معجمه العين قائلاً: «أَيَا: الآية: العلامة والآية: من آيات الله: الآي. وتقديرها: فَعَلَةٌ. قال الخليل: «إنَّ الألف التي وسط الآية من القرآن العلامات هي في الأصل: ياء وكذلك ما جاء من بناتها على بنائها نحو: الغاية والرَّاية وأشباه ذلك...فلو تكلَّفت اشتقاقها من (الآية) على قياس علامة معلمة لقلت: آية مَأْياة قد أُيِّيتْ فاعلم إنْ شاء الله».[5]

---

[1]-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد عَلَيّ المقري الفيُّومي، المكتبة العلمية، بيروت، د-ط، مادة (نحو)، ج2، ص596.

[2]-مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ت،ط 1399هـ،1979م، مادة (نحو)، ج5، ص403.

[3]-التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، مادة (النحو النون مع الحاء)، ص259.

[4]-شرح الفصَّل، ابن يعيش موفَّق الدين، الطباعة المنيرية، مصر، د-ط، ج1، ص20.

[5]-العين، أبي عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، مادة (أيا)، ج8، ص441.

وجاء أيضاً في المعجم الوسيط: « (الآية): العلامة والأمارة. والعبرة؛ قال تعالى:﴿ **فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ**﴾[1] و-المعجزة؛ قال تعالى:﴿ **وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً وَآوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ**﴾[2] و-الشخص. و-الجماعة. و-من القرآن: جملة أو جمل أُثِر الوقف في نهايتها غالباً. وفي التنزيل العزيز:﴿ **وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ**﴾[3] (ج) آيٌ».[4]

ب_اصطلاحاً: من المعلوم أنَّ الآية تُعَدُّ جُزْءٌ من سور القرآن الكريم وتحمل عدَّة معانٍ منها: العلامة، والأمارة...وقد عُرِّفَت من النَّاحية الاصطلاحية بأنَّها: «في الأصل هي العلامة الظاهرة واشتقاقها من (آي) لأنَّها تبيَّن (أياً) عن (آي) وتستعمل في المحسوسات والمعقولات يُقال لكلِّ ما يتفاوت به المعرفة بحسب التفكير والتأمُّل فيه بحسب منازل النَّاس في العلم آية ويُقال على ما دلَّ على حكم من أحكام الله سواءً كانت آية أو سورة أو جملة منها، ولآية أيضاً: طائفة حروف من القرآن بالتوقيف انقطاع معناها في أوَّل القرآن وعن الكلام الذي قبلها في آخره وعن الذي قبلها والذي بعدها في غيرهما».[5]

والآية تعني أيضاً: الثَّبات والتثبُّت حيث: يقول صاحب الفروق اللغوية في كتابه أنَّ الآية هي: «العلامة الثَّابتة من قولك: تأَيَّيْتُ بالمكان إذا تَحسَّبْتَ به وتَثَبَّت».[6]

خامساً: الحكم:

أ_لغة: ويعني الإلزام. وقولك: ألزَمْتُ شخص بكذا. بمعنى: حكمتَ عليه بفعل شيء ما. والحكم في اللغة وَفْقَ ما جاء في المصباح المنير، «ح ك م (الحكم) القضاء وأصله المنع. يُقَالُ: حَكَمْتَ عليه بكذا إذا منعتَه من خلافه فلم يقدر على الخروج من ذلك، وحَكَمْتَ بين القومِ، فصَلْتَ بينهم فأنا حاكم. وحَكَّمَ بفتحتين والجمع حُكَّام ويجوز الواو والنون، والحَكَمَة: وزن قصَبَةٌ للدَّابَّةِ سُمِّيَتَ بذلك لأنَّها: تدلِّلُها لراكِبِها حتَّى تَمْنَعَهَا الجماع ونحوه ومنه اشتقاق الحكمة؛ لأنَّها تمنع صاحبها من أخلاق الأرذال، وحَكَّمتُ الرَّجل بالتشديد فَوَّضْتُ الحكم إليه، وتحكَّم في كذا فعل ما رآه، وأحْكَمْتُ الشيء بالألف أتقنتُهُ فاستحكم هو صار كذلك».[7]

---

[1]-سورة يونس، الآية: 92.

[2]-سورة المؤمنون، الآية:50.

[3]-سورة النحل، الآية:101.

[4]-المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1426هـ/2005م، مادة (آية)، ص35.

[5]-الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، تح:عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ت،ط1419هـ/1998م، ص 322،323.

[6]-الفروق اللغوية، أبي هلال العسكري، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، د،ط، ص71.

[7]-المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيُّومي المقرئ، مادة (حكم)، ص90.

وورد في المفردات للرَّاغب الأصفهاني أنَّ: « حَكَمَ أَصْلُه مَنَعَ مَنْعاً لإصلاح، ومنه سُمِّيَتْ اللِّجامُ حَكَمَة الدَّابَّة فقيل: حَكَمْتُهُ وحَكَمْتُ الدَّابَّةَ، منعتُها بالحَكْمَة وأَحْكَمْتُها، جعلتُ لها حَكَمَةً وكذلك حَكَمْتُ السَّفينَةَ وأحكَمْتُها».[1]

ب_اصطلاحاً: رُصِدَتْ للحكم تعاريف اصطلاحية تَبَايَنَتْ بِتَايُنِ الدَّارسين والباحثين في الميدان نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر أنَّه: «وضْعُ الشَّيء في مَوْضِعِه، وقيل هو ما له عاقِبةٌ محمودةٌ في الحكم الشَّرعي، وهو عبارة عن حُكْمِ اللهِ تعالى المتَعَلِّقِ بأفْعالِ المكَلَّفين».[2]

وخلاصة لما تطرَّقنا إليه من سرد لهذه المصطلحات المتعلِّقة بالعنوان يمكننا القول: إنَّ علم الدِّلالة يُمَثِّلُ الرَّكيزَة الأساسية في الدِّراسات اللغوية القديمة والحديثة، خاصة وأنَّه يهتمُّ بعلاقة اللَّفظ بالمعنى ولا يمكننا أنْ نَفْقَهَ أيَّ علمٍ من العلوم دون أنْ يتحقق لدينا الفهم لمفرداته ومصطلحاته، لأنَّ مفاتيحَ العلوم مصطلاحتُها.

وهذا العلم ليس وليد هذا العصر وإنَّما له جذورٌ عميقةٌ في الثرات العربي، تناولها عُلَمَاؤُنا في مؤلفاتهم والتي أنبأتنا عن مدى تشابك هذا العلم ومدى تَعَالُقِه بالعلوم اللغوية الأخرى، خاصة علم النَّحو في جانبه التَّركيبي الذي يُتَوخَّى فيه المعنى المقصود للألفاظ والذي من أجله أُعتُبِرَ شَرْطاً لإفادة الجملة مَعْنى.

وبالتَّالي فالتَّراكيب على اختلافها تُمَثِّلُ دلالات تحقق معنىً نَحْويّاً يُفْهَمُ من سياق الكلام كما هو حاصل فيما حواه القرآن الكريم بما جاء فيه من آيات حَمَلتْ أَحكَاماً شرعيَّة، وهذا ماسيتم التفصيل فيه في فصول ومباحث هذا الموضوع إنْ شاء اللهُ تعالى.

[1]-المفردات في غريب القرآن، أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالرَّاغب الأصفهاني، تح: محمد سيِّد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د،ط، ص126.

[2]-التعريفات، عليّ بن محمد الشَّريف الجرجاني، مادة (الحكم)، ص97.

الفصل الأول: الدَّلالة والنَّحو.

1- الدَّلالة في الدِّراسات العربية قديماً وحديثاً.

2- النَّحو في الدِّراسات العربية قديماً وحديثاً.

3-علاقة النَّحو بالدَّلالة في التركيب اللغوي.

المبحث الأول: الدَّلالة في الدِّراسات العربية قديماً وحديثاً:

أولاً: الدَّلالة في الدِّراسات العربية قديماً:

لقد تعدَّدت وتنوَّعت الدِّراسات اللُّغوية ومضامينها بتعدُّد علماء العربية بشكل واسع، حيث أولوا جُلُّ اهتماماتهم عناية مركَّزة تجسَّدت في تلك الجهود المضنية التي احتوتها مؤلَّفات علماء العربية القدامى فيها يَخُصُّ الدَّرس اللغوي ومتعلَّقاته على اختلاف مشاربهم العلمية.

فدارسي العربية القدامى قد استمدُّوا معظم الدِّراسات والبحوث المنجزة من القرآن الكريم الذي يُعَدُّ أعظم مصدر اللُّغة العربية، فهم قد اشتغلوا على تَبْيِن وبيان حقيقة ما يرمي إليه النَّص القرآني من خلال علاقات ألفاظه بمعانيها وكذا علومه المختلفة فاستنبطوا بذلك الأحكام الشرعية.

فالدَّرس الدَّلالي عند علماء العربية كان قد عرف تذبذباً معتبراً بين علماء اللُّغة وعلماء الأصول، وبما أنَّ لكليهما آراء و وُجْهَات نظر متباينة فإنَّه من الطبيعي الإقرار باختلاف نتائج البحث المتوصَّل إليها.

هذه الأبحاث اللُّغوية في الثرات العربي توحي لنا بأنَّ علماء الأصول كان لهم قصب السَّبق في التوصُّل لأهم الأفكار و المنطلقات التي أرسى بها علماء اللُّغة القواعد والأسس المعرفية لهذا العلم بما تنطوي عليه من أبحاث وأنواع وأقسام. وبما أنَّ قضية علاقة اللَّفظ بالمعنى تمثل جوهر البحث الدَّلالي فقد مهدت لبروز أطاريح وقضايا فكرية هامة تمثلت فيما ذهب إليه رواد هذا العلم وهو ما نجده متعارف عليه لدى علماء العربية القدامى أمثال: عبد القاهر الجرجاني، أبي حامد الغزالي، ابن جنِّي، وأبي هلال العسكري...وغيرهم.

أ_الدَّلالة عند ابن جني (ت 392هـ):

جاء في كتاب الخصائص لابن جنِّي في باب الرَّد على من ادِّعى على العرب عنايتُها بالألفاظ وإغفالها المعاني جملة من العبارات تجسَّد فيها مدى دفاعه وتأكيده على أهمية علم الدَّلالة وغايته العظمى التي تتجلَّى في إظهار أغراض المتكلم وما يتطلب ذلك من تهذيب قائلاً: «اعلم أنَّ هذا الباب من أشرف فصول العربية، وأكرمها، وأعلاها، وأنزهها، وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤنِّقك، ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك. وذلك أنَّ العرب كما تُعْنى بألفاظها فتصلحها فتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها، بالشعر تارةً وبالخطب أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلَّف استمرارها، فإنَّ المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قَدْراً في نفوسها».[1]

[1] _الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جنِّي، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د،ط، ج1، ص216/215.

وهو بهذا يسير بالتدرُّج في طرح وُجهات نظره التي توصَّل إليها، مبرزاً بذلك ما اعتنت به العرب في مجال أهمية الألفاظ في توضيح الدَّلالة وهو ما أعرب عنه بقوله: «فأوَّل ذلك عنايتها بألفاظها. فإنَّها لما كانت عنوان معانيها وطريقها إلى إظهار أغراضها، ومراميها، أشلحوها و رتَّبُوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها، ليكون ذلك أوْقع لها في السمع، وأذهب بها في الدَّلالة على القصد، ألا ترى أنَّ المثل إذا كان مسجوعاً لَذَّ لسامعه فحفظه، فإذا هو حفظه كان جديراً باستعماله، ولو لم يكن مسجوعاً لم تأنس النفس به، وأَنِقَ لمستمعه، وإذا كان كذلك لم تحفظه لم تطالب أنفوسها باستعمال ما وضع له، وجِيء به من أجله».[1]

وبذلك نقول: إنَّ العرب كما جسَّدت اهتمامها بالألفاظ، فإنَّها تُوِّجَت في ذلك إلى المقاصد وتحاشت في ذلك الزخرفة والتنميق فيما استعملته من تعابير.

وبهذا نرى أنَّ العرب لما اهتمت بتحسين ألفاظها و إظهارها في قالب يتناسب مع ما ابتغته في ذلك من دلالات لم يكن عبثاً بقدر ما كان تقديساً للغتهم إضافةً إلى مراعاتهم للعبارات التي يُخَاطَب السَّامع جاعلين من ذلك هدفاً نبيلاً بتجنُّبِهم توظيف ما يُهَجِّن المعنى ويُكدِّره.«فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسَّنُوها، وحموا حواشيها وهذَّبوها، وصقلوا غُرُها وأرهفوها، فلا ترين أنَّ العناية إذ ذلك إنَّما هي الألفاظ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني، وتنْوِه بها وتشريف منها. ونظير ذلك إصلاح الوعاء وتحصينه، وتزكيته، وتقديسه، وإنَّما المبغيُّ بذلك منه الاحتياط للموعى عليه، وجوازه لِما يُعطِّر بشره، ولا يَعُرُّ جوهره، كما قد نجد من المعاني الفاخرة السَّامية ما يُهجِّنُه ويَغُضَّ منه كُدرة لفظه، وسوء العبارة عنه».[2]

فابن جنِّي يُركِّز على اهتمام العرب بالمعنى واللَّفظ ومدافعاً عنها ضدَّ من يدَّعون أنَّ العرب تهتم بالتنميق اللَّفظي والتَّزْويق وتُهمل المعاني.

ب–الدَّلالة عند أبي هلال العسكري (ت 395هـ):

الدَّلالة في نظر أبي هلال العسكري تُقسَّم إلى أربعة أقسام وهو ما أورده في كتابه الفروق اللغوية حيث عبَّر عن ذلك بقوله: «الدَّلالة تكون على أربعة أوجه: أحدهما ما يمكن أنْ يُسْتدلَّ به، قصد فاعله ذلك أو لم يقصد، والشَّاهد أنَّ أفعال البهائم تدلُّ على حدثها، وليس لها قصد إلى ذلك، والأفعال المحكمة دلالة على علم فاعلها، وإنْ لم يقصد فاعلها أنْ تكون دلالة على ذلك، ومن جعل قصد فاعل الدِّلالة شرطاً فيها احتجَّ بأنَّ اللِّص يستدلُّ بأثره عليه، ولا يكون أثره دلالة، لأنَّه لم يقصد ذلك فلو وُصِفَ بأنَّه دلالة لَوُصِفَ هو بأنَّه دالٌّ على نفسه، وليس هذا بشيء لأنَّه ليس بمنكر في اللُّغة أنْ يُسمَّى أثره دلالة عليه، ولا أنْ يُوصَفُ هو بأنَّه دالٌّ

[1] _الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جنِّي، ص216.

[2] –المصدر نفسه، ص217.

على نفسه بل ذلك جائز في اللغة معروف، يُقَالُ: قد دلَّ الحارب[1] على نفسه بركوبه الرَّمل و يُقَالُ: اسلُك الحزْن، لأنَّه لا يدلُّ على نفسك ويقولون: استدللنا عليه بأثره، وليس له أنْ يحمل هذا على المجاز دون الحقيقة إلَّا بدليل ولا دليل»[2]والثَّاني «العبارة عن الدَّلالة يُقَالُ للمسؤول: أَعِدَّ دلالتك، والثالث- الشبهة يُقَال: دلالة المخالف كذا؛ أي: شبهته و الرابع-الأمارات يقول الفقهاء: الدَّلالة من القياس كذا، والدَّليل فاعل الدَّلالة، ولهذا يُقَال لمن يتقدَّم القوم في الطريق: دليل، إذ كان يفعل من التَّقدُّم ما يستدلُّون به، وقد تُسمَّى الدَّلالة دليلاً مجازاً، والدَّليل أيضاً فاعل الدَّلالة مشتقٌّ من فعله، و يُسْتَعمل الدَّليل في العبارة، و الأمارة، و لا يُسْتعمل في الشُّبهة، والشُّبهة هي الاعتقاد الذي يختار صاحبه الجهل، أو يُمْنع من اختيار العلم، وتُسمَّى العبارة عن كيفية ذلك الاعتقاد شُبْهةً أيضاً، وقد سُمِّي المعنى الذي يُعْتَقَد عنده ذلك الاعتقاد شُبْهةً، فَيُقَال: هذه الحيلة شُبْهَةُ القوم اعتقدوها معجزة».[3]

وبعد هذه الأقسام الأربعة التي وردت، نجد بأنَّه قد تعرَّض في القسم الأول إلى ما يمكن الاستدلال به من ألفاظ قد يُقْصد بها الفاعل أو لا يُقصد وبحسب المثال المذكور في هذا القسم نجد أنَّ الأثر المتروك لا يمكن اعتباره كدلالة لعدم قصدية ذلك، وفي القسم الثاني نجده يُوَجِّه أمراً للاستعداد لِعَدِّ الدَّلالة للمخاطب وذلك باستخدام العبارة، أمَّا القسم الثالث فقد تعرَّض فيه للشُّبْهة أيْ: ما أُشْتُبِه به و قد يكون خلاف ذلك، أمَّا في القسم الرابع فقد تمثَّل فيه بذكر الأمارات وهو ما يُرَادِف لفظة العلامات للتَّدليل بها في مقدمة الأمور. «ينبغي أنْ تَعْرِف أقدار المعاني، فتوازن بينها وبين أوزان المستمعين، وبين أقدار الحالات، فتجعل لكل طبقة كلاماً، ولكل حالٍ مقاماً، حتَّى تُقسِّم أقدار المعاني، على أقدار المقامات...وأقدار المستمعين على أقدار الحالات».[4]

كما يضيف أبو هلال العسكري عبارات تحمل في طيَّاتها مقاصدَ يُنَبِّه فيها إلى ضرورة انتقاء المخَاطِب ألفاظه بحسب ما يهدف إليه من معنى قائلاً: « (واعلم) أنَّ ذلك أجدى عليك من ما يُعْطيك يومك الأطول بالكدِّ والمطالبة والمجاهدة والتَّكلُّف والمعاودة...ومهما أخطأك لم يُخطئك أنْ يكون مقبولاً قصداً، وخفيفاً على اللِّسان سهلاً، وكما خرج من ينبوعه، ونجم من معدته...وإيَّاك والتَّوعُّر، يُسلِمك من التعقيد، والتَّعقيد هو الذي يستهلك معانيك، ويُشين ألفاظك. ومن أراع معنىً كريماً، فليلتمس له لفظاً كريماً...فإنَّ حقَّ المعنى الشَّريف، اللَّفظ الشَّريف

[1]-الحارب: المشَلِّح أي الغاصب النَّاهب، الذي يُعرِّي النَّاس ثيابَهم، يُنظر: لسان العرب، ابن منظور، دار إحياء الثرات العربي مؤسسة التاريخ العربي، لبنان، بيروت، ط3، 1419هـ/1999م، ج3، ص101.

[2]-الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، د،ط، ص68.

[3]-المصدر نفسه، ص69.

[4]-الصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري، تح: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط2، 1409هـ/1989م، ص153.

وحقُّهما أو يصونُهما عمَّا يُدنِّسهما و يفسدهما و يُهجِّنهما فتصير بهما إلى حدٍّ تكون فيه أسوء حالاً منك قبل أنْ تلتمس منازل البلاغة، و ترتهن نفسك في مُلاَبَسَتِهما».[1]

ج–الدَّلالة عند عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ):

أولى الجرجاني اهتمامه لقضية اللَّفظ و المعنى من خلال كتابه "دلائل الإعجاز" الذي ضمَّنه نظرية النَّظم و التي يُعدُّ المعنى فيها الرَّكيزة الأساسية لإدراك المعاني وفهمها، حيث جسَّد هذا في فصل دلالة المعنى على المعنى، من كتابه دلائل الإعجاز قائلاً: « لايكون الكلام يستحقُّ اسم البلاغة حتَّى يُسابق معناه لفظه ولفظه معناه، ولا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك وقولهم: يَدْخُلُ في الأُذنِ بلا إذنٍ فهذا ممَّا لا يَشُكُّ العاقل في أنَّه يرجع إلى دلالة المعنى على المعنى، وأنَّه لا يُتصوَّرُ أنْ يُرَاد به دلالة اللَّفظ على معناه الذي وُضِع له في اللغة ذاك لا يخلو السَّامِع من أنْ يكون عالِماً باللُّغة و بمعاني الألفاظ التي يسْمَعُها أو يكون جاهلاً بذلك، فإنْ كان عالِماً لم يُتَصوَّر أنْ يتفاوت حال الألفاظ معه فيكون معنى لفظٍ أسرع إلى قلبه من معنى لفظٍ آخر، وإنْ كان جاهلاً كان ذلك في وصفه أَبْعد».[2]

من خلال ما سبق نرى أنَّ الجرجاني يَوْلي أهمية كبيرة للمعنى بل وعَدَّهُ شرطاً أساسياً لبلاغة القول، إضافة إلى هذا كلُّه مراعاة مقتضى الحال. ويضيف في هذا المقام أيضاً قائلاً: « وجملة الأمر إنَّما يُتَصوَّرُ أنْ يكون لمعنىً أسرع فهماً منه لمعنىً آخر إذا كان ذلك ممَّا يُدرك بالفكر وإذا كان ممَّا يتجدَّد له العلم به عند سمعه للكلام وذلك مُحالٌ في دلالات الألفاظ اللُّغوية لأنَّ طريق معرفتها التَّوقيف والتَّقدُّم بالتَّعريف».[3]

عرج الجرجاني في فصل آخر من فصول كتابه "دلائل الإعجاز" مبرزاً ومبيِّناً الفصاحة في اللَّفظ لا في المعنى ويظهر هذا من خلال ما أورده في مضانِّ كتابه قائلاً: «لا يكون لإحدى العبارتين مزيَّةٌ على الأُخرى حتَّى يكون لها في المعنى تأثيرٌ لا يكون لصاحبتها. فإنْ قُلْت: فإذا أفادتْ هذه ما لا تفيد تلك فليستا عبارتين عن معنى واحدٍ بل هما عبارتين عن معنيين اثنين».[4]

وأضاف إلى ذلك في موضع آخر قائلاً: « اعلم أنَّك لن ترى عجباً أعجبَ من الذي عليه النَّاس في أمر النَّظم وذلك أنَّه ما من أحدٍ له أدنى معرفة إلاَّ وهو يعلم أنَّ هاهنا نظماً أحسن من نظمٍ... وسبب ذلك أنَّهم أوَّل

[1]– الصناعتين، أبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري، ص152.

[2]–دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني، تح: محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1995، ص207.

[3]–المصدر نفسه، ص207.

[4]–المصدر نفسه، ص200.

الشَّيء عدِموا العلم به نفسه من حيث حَسِبوه شيئاً غير توخِّي معاني النَّحو و جعلوه يكون في الألفاظ دون المعاني».[1]

يجسِّد الجرجاني فيما سبق ذكره أنَّ الألفاظ تتمايز فيما بينها فيختلف تأثيرها على المتلقِّي أو السَّامع، ونوَّه بضرورة اختيار العبارات وانتقائها بحسب نوع السَّامع أو المتلقِّي، فعلى المخَاطِب أنْ يتخيَّر ألفاظه حتَّى يكون لها وقعٌ في نفس المتلقِّي فيستجيب لذلك بالإيجاب.

فالجرجاني بكتابه هذا أضاف وأعطى للعربية نَهجاً وعلماً يَنْهَلُ منه النَّاس معارفهم ويتعلَّمون منه كيف ينتقون ويتخيَّرون لِمواقِفِهم التي يواجهونها ألفاظاً وعباراتٍ متماسكة ومنسجمة يحدث بها تحقيق غاية المتكلِّم. ويُقسِّم الجرجاني الكلام إلى ضربين وقد خصَّصَ لذلك باباً أو فصلاً من كتابه يقول فيه: «ضَرْبٌ أنت تصلُ منه إلى الغرض بدلالة اللَّفظ وحده وذلك إذا قصدت أنْ تُخْبر عن زيدٍ مثلاً بالخروج إلى الحقيقة فقلتَ: خرج زيدٌ وبالانطلاق عن عمرو فقلتَ: عمروٌ منطلقٌ وعلى هذا قياس. وضَرْبٌ آخرُ أنت لا تصلُ منه إلى الغرض بدلالة اللَّفظ وحده ولكن يدلُّك اللَّفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعُهُ في اللُّغة ثمَّ تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض».[2]

نرى أنَّ الجرجاني انطلاقاً ممَّا ذكرناه سابقاً، أنَّه من العلماء الذين اهتمُّوا وأفادواْ بتقديمهم الكثير للدَّرس اللغوي وذلك واضِحٌ من خلال إيراده وإفراده لنظرية النَّظم واهتمامه بها، بحيث جعلها المنْطلق الرئيسي لفهم مقاصد المتكلمين وغاياتهم.

د–الدَّلالة عند أبي حامد الغزالي (ت 505هـ):

لقد أورد الإمام الغزالي في باب ما يقتبس من الألفاظ لا من حيث صيغتها ووضعها بل من حيث فَحْواها وإشارتها أضْرُباً فيما أورده عن الدَّلالة مُقَسِّماً إيَّاها إلى خمسة أقسام:

1– ما يُسمَّى اقتضاءً: «وهو الذي يدلُّ عليه اللَّفظ، ولا يكون منطوقاً به، ولكن يكون من ضرورة اللَّفظ، إمَّا من حيث لا يمكن كون المتكلِّم صادقاً إلاَّ به، أو من حيث يُمتنع وجود الملفوظ شرعاً إلاَّ به، أو من حيث يُمتنع ثبوته عقلاً إلاَّ به. أمَّا المقتضى الذي هو ضرورة صدق المتكلم، كقوله عليه السّلام: «لاصيام لمن لم يُبيِّت الصيَّام من اللَّيل».[3] لأنَّه نفى الصَّوم، والصَّوم لا يَنْتفي بصورته. فمعناه لا صيام صحيح، أو كامل. فيكون حكم

[1]–دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر عبد الرحمان بن محمد الجرجاني، ص394.

[2]–المصدر نفسه، ص203.

[3]–سنن الدار قطني، الإمام الحافظ عليّ بن عمر الدار قطني، تح: مجدي بن منصور بن سيِّد الشُّوري، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، ط3، 1432هـ/2011،ج1، ص151.

الصَّوم هو المْنفي، لا الصَّوم نفسه. والحكم غير منطوق به، لكن لابدَّ منه لتحقق صِدق الكلام. فعن هذا قلنا: «لا عُمُوم له، لأنَّه ثبت اقتضاءً لا لفظاً.»[1] ومعنى هذا أنَّ الصيَّام يُشْترط فيه النِّية لصاحبه من اللِّيل وفي حالة عدم مبيت النَّية من اللِّيل لا يكون الصَّوم صحيحاً وبالتَّالي حكم الصَّوم مَنْفيٌّ. «وهذا يصحُّ على مذهب من يُنكر الأسماء الشَّرعية، ويقول: لفظُ الصَّوم باقٍ على مقتضى اللغة، فيفتقر فيه إلى إضمار الحكم. أمَّا من جعله عبارة عن الصَّوم الشرعي فيكون استيفاؤه بطريق النُّطق لا بطريق الاقتضاء، بل مثاله: "لا عمل إلاَّ بنيَّة" أو قوله صلى الله عليه وسلَّم:«إنَّماالأعمال بالنِّيات »[2] و«رُفع عن أمتي الخطأ والنِّسيان»[3] وأمَّا مِثال ما ثُبِت اقتضاءً لتصوُّر المنطوق به شرعاً، فقول القائل: أعتِق عبدك عنِّي، فإنَّه يتضمن الملك ويقتضيه، ولم ينطق به، لكن العتق المنطوق به شرط نفوذه شرعاً تقدُّم الملك، فكان ذلك مقتضى اللَّفظ...ويجوز أنْ يُلقَّب هذا بالإضمار، دون الاقتضاء والقول في هذا قريب».[4]

وهذا يعني أنَّ دلالة الاقتضاء عند أبي حامد الغزالي تتوقف عند ما يورده المتكلم من ألفاظ، والتي تشير إلى حقيقة أو صدق المعنى الذي يَبْتَغِيه من وراء عباراته، معتبراً دلالة الألفاظ المنطوق بها لا تحمل في دلالتها المعنى المطلوب من ورائها بل تقتضي معاني وغايات متضمَّنة في الألفاظ، وبالتَّالي فالغزالي قد اعتمد في الاستشهاد على ما أَدْلَى به في ميدان دلالة الألفاظ على نصوص شرعية تمثَّلت في الأحاديث النَّبوية الشَّريفة في هذا الضَّرْب.

2- ما يؤخذ من إشارة اللَّفظ لا من اللَّفظ:

أكَّد الغزالي على عدم حتمية الدَّلالة على المعاني في ما يورده المتكلم من ألفاظ بل يتعدَّى ذلك إلى مجموعة الحركات والإيماءات والسُّلُوكات التي يقوم بها، وهو ما يُصطلح عليه اليوم بدلالة الإشارة في هذا الجانب.«ونعني به ما يتبع اللَّفظ من غير تجريد قصد إليه، فكما أنَّ المتكلم قد يُفهم بإشارته وحركته في أثناء كلامه ممَّا لا يدلُّ عليه نفس اللَّفظ فيُسمِّيها إشارة فذلك قد يتبع اللَّفظ ما لم يُقْصد به، ويُتَنبَّه له.

ومثال ذلك تمسك العلماء في تقدير أقلَّ الطُّهر وأكثر الحيض بخمسة عشر يوماً، بقوله صلى الله عليه وسلَّم: «إنَّهنَّ ناقصات عقلٍ ودين»[5] فقيل: ما نُقصان دينهنَّ؟ فقال: «تقعد إحداهنَّ في قعر بيتها شطر دهرها لا تصلي

---

[1]-المستصفى من علم الأصول، أبي حامد محمد الغزالي، المكتبة العصرية، صيدا،بيروت، ط1، 1429هـ/2008م، ص151.

[2]-الأحاديث الأربعين النَّووية مع ما زاد عليها ابن رجب وعليها الشرح الموجز المفيد، عبدالله بن صالح المحسن، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، ط3، 1404هـ/1984م، ص5.

[3]-المصدر نفسه، ص75.

[4]-المستصفى من علم الأصول، أبي حامد محمد الغزالي، ص151.

[5]-صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تح: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط3، 1987/1407، ج1، ص116.

ولا تصوم»[1] فهذا إنَّما سيق لبيان نُقصان الدِّين أو ما وقع النُّطق قصداً إلاَّ به، لكن حصل به إشارة إلى أكثر الحيض وأقلَّ الطُّهر، وأنَّه لا يكون فوق شطر الدَّهر، وهو خمسة عشر يوماً من الشَّهر، إذ لو تُصُوِّر الزِّيادة لتعرَّض لها عند قصد المبالغة في نقصان دينها...فهذا ممَّا يكثر، ويُسمَّى (إشارة اللَّفظ).»[2] والواضح من خلال ما أَعْرَب عنه الإمام الغزالي من نماذج، أنَّ إشارة اللَّفظ تأخذ بُعْداً دلاليّاً عميقاً تمثَّل في ما استدلَّ به من الحديث النَّبوي الشَّريف فيما ذكره من أمثلة نحو: (إنَّهنَّ ناقصات عقلٍ ودين)، فدلَّت ألفاظ الحديث بالإشارة حسب ما استنبطه، أنَّ أكثر الحيض خمسة عشر يوماً من الشَّهر.

3- فهم التعليل من إضافة الحكم إلى الوصف المناسب:

ممَّا هو متعارف عليه لدى علماء الأصول أنَّ الفرع يأخذ حكم الأصل بالقياس، وهذا ما ذهب إليه الغزالي على حَدِّ تعبيره بأنْ يُفْهم التعليل من إضافة الحكم إلى الوصف، أي أنَّ العلَّة تُفْهم من خلال ما يُنطق به وبذلك يُؤخذ الحكم المناسب لها. كقوله تعالى:﴿ **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾[3] و﴿ **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا**﴾[4]، فإنَّه كما فُهِم وجوب القطع والجلد على السَّارق والزَّاني وهو المنطوق به، فُهِم كون السَّرقة و الزِّنا علَّةً للحكم، وكونه علَّةٌ غير منطوق به، لكن يسبق إلى الفهم من فحوى الكلام. وقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ (13) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ**﴾[5] أيْ: لبرّهم وفجورهم. وكذلك كل ما خرج مخرج الذَّم والمدح والمدح والتَّرغيب والتَّرهيب. وكذلك قال: ذُمَّ الفاجِرَ، وامدح المطيعَ وعظِّم العالِم، فجميع ذلك يُفْهَم منه التَّعليل من غير نطق به. وهذا قد يُسَّمى إيماءً وإشارةً، كما يُسمَّى: فحوى الكلام ولَحْنِهِ. وإليك الخيرةُ في تسميته بعد الوقوف على جنسه وحقيقته».[6] وبهذا نجد الغزالي قد قدَّم تحليلاً يُوافق ما اتَّجه إليه زملائه في هذا الصَّدد، من خلال اعتقاده بأنَّ الاتفاق في العلَّة يُؤدي بالضَّرورة إلى الاتفاق في الحكم لما تتضمَّنه الألفاظ من معانٍ ودلالات، إضافة إلى أنَّ الحكم على الشَّيء فرع عن تصوُّره في الذهن.

4- فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده:

ما يُميِّز عُمق دلالة اللَّفظ العربي أنَّنا نجده يختزل في كنهه معانٍ عدَّة خاصَّةً ألفاظ النَّص القرآني لأجل ذلك اجتهد علماء الأصول في تبيان ما تحويه هذه الألفاظ عرَّج عليه الإمام الغزالي. «كفهم تحريم الشَّتم والقتل

---

[1]-صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، ص116.

[2]-المستصفى من علم الأصول، أبي حامد الغزالي، ج1، ص152.

[3]-سورة المائدة، الآية:38.

[4]-سورة النور، الآية:02.

[5]-سورة الانفطار، الآية:13،14.

[6]-المستصفى من علم الأصول، أبي حامد الغزالي، ج1، 153.

والضَّرب من قوله تعالى:﴿**فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا**﴾[1] وفُهِم تحريم إحراق مال اليتيم وإهلاكه من قوله تعالى:﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا**﴾[2] وفُهِم ما وراء الذرَّة والدنيا من قوله تعالى: ﴿**فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ**﴾[3] وقوله: ﴿**وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ**﴾[4] وكذلك قول القائل: ما أكلت له له بُرَّة. ولا شربت له جرعة، ولا أخذت من ماله حبَّةٌ، فإنَّه يدلُّ على ما وراءه...وهذا ما يُسمَّى (مفهوم الموافقة) وقد يُسمَّى (فحوى اللَّفظ) ولكل فريق اصطلاح. فلا تلتفت إلى الألفاظ واجتهد في إدراك حقيقة هنا الجنس».[5] الجنس».[5] يشير الغزالي في هذا الجانب إلى أنَّ المتكلِّم ينبغي عليه انتقاء الألفاظ الدَّالة على مقصوده، وذلك بالاهتمام والعناية التَّامَّة بالمعاني المتوخاة بدايةً ثمَّ الألفاظ ثانياً.

5- هو المفهوم:

في هذا القسم الأخير من أقسام الدَّلالة لدى الغزالي الذي أسماه بالمفهوم نراه يدلُّ بالحكم على الشِّيء بالتخصيص دون سواه. «ومعناه الاستدلال بتخصيص الشَّيء بالذكر على نفي الحكم عمَّا عداه. ويُسمَّى: (مفهوماً) لأنَّه مفهوم مجرَّد لا يستند إلى منطوق، و إلاَّ فما دلَّ عليه المنطوق أيضاً مفهوم وربما سمِّي هذا (دليل الخطاب) والالتفات إلى الأساسي. وحقيقته أنَّ تعليق الحكم بأحد وصفي الشيء هل يدلُّ على نفيه عمَّا يخالفه في الصفة؟ كقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا**﴾[6]»[7] فهذا الضَّرب شهد خلاف أو اختلاف كثيرة بين العلماء وسبيل الجواب عن جميعها -الاختلافات- «أنَّ ذلك إمَّا لبقائها على الأصل، أو معرفتها بدليل آخر، أو بقرينة. ولو دلَّ ما ذكروه على ما قالوه لدلَّت تخصيصات في الكتاب والسُّنَّة لا أثر لها على نقيضه،كقوله تعالى:﴿**وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا**﴾[8] في جزاء الصَّيد، إذ يجب على الخاطئ. وقوله تعالى: تعالى: ﴿**وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ**﴾[9] إذ يجب على العامد عند الشافعي رحمه الله. وقوله: ﴿ **وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ**

[1]-سورة الإسراء، الآية : 23.

[2]-سورة النساء، الآية:10.

[3]-سورة الزلزلة، الآية:07.

[4]-سورة آل عمران، الآية:75.

[5]-المستصفى من علم الأصول، أبي حامد الغزالي، ج1، ص153، 154.

[6]-سورة المائدة، الآية:95.

[7]-المستصفى من علم الأصول، أبي حامد الغزالي، ج1، ص154.

[8]-سورة المائدة، الآية:95.

[9]-سورة النساء، الآية:92.

الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ﴾[1] وقوله في الخلع: ﴿**وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا**﴾[2] وقوله عليه السلام: «أيُّما امرأة نُكحت بغير إذن وليِّها»[3] إلى أمثلة لا تُحصى».[4]

ثانياً: الدَّلالة في الدِّراسات العربية حديثاً:

إنَّ البحث في الدَّرس الدَّلالي في العصر الحديث لا يعدو أنْ يكون سوى امتداداً لما سار عليه علماء العربية المتقدمين، ويظهر ذلك من خلال ما ألَّفه علماء أصول الفقه لها وقفواْ عند جدلية علاقة اللَّفظ بالمعنى.

وقد عمد دارسوا اللُّغة المحدثين بما توصَّلوا إليه من مُخْرجات إلى تقديم تصانيف متباينة الميدان الدَّلالي بوصفه علماً يتمحور حول دلالة اللَّفظ على المعنى، وهذا ما مكَّن بعضهم من إدراج كل من الدَّلالة المعجمية والدَّلالة الصوتية، والدَّلالة النَّحوية (دلالة التركيب في الجملة). وكذا إدراج الدَّلالة الاجتماعية لدى البعض الآخر في مؤلَّفاتهم.

ومن هذا المنطلق شهدت الأبحاث الدَّلالية وفروعها المختلفة نقلةً نوعيةً ومحورية بما عرفته من الانتشار الواسع في هذا العصر، تجسَّد في ثنايا المصادر والمراجع التي أُلِّفت في العصر الحديث فقد تمثَّل لها مجموعة من المؤلفين، نذكر من بينهم على سبيل المثال لا الحصر كل من: إبراهيم أنيس، كمال بشر، تمام حسَّان وأحمد مختار عمر.

أ-الدَّلالة عند إبراهيم أنيس (1906/1977):

ألَّف إبراهيم أنيس كتاباً أسْماه دلالة الألفاظ، تعرَّض فيه لأغلب المسائل المتعلقة بهذا العلم، خاصة ما بسطه لنا من أفكار وتوضيحات تفصيلية في الفصل الثاني من مُؤلَّفِه، حيث عنونه ب: الدَّلالة، أداتها، أنواعها، فهمها (بين اللَّفظ والكلمة) فذكر أنَّ: «أداة الدِّلالة هي اللَّفظ أو الكلمة، وتكاد تُجمع المعاجم العربية على أنَّ الألفاظ تُرادف الكلمات في الاستعمال الشَّائع المألوف، فلا فرق بين انْ يُقال: أحصينا ألفاظ اللُّغة أو كلمات اللُّغة، ومع هذا فالنُّحاة في كتبهم يُحاولون التفرقة بين كل من اللَّفظ والكلمة والقول، في حديث طويل يخرج منه أنَّهم يستشعرون مع اللفظ عملية النطق وكيفية صدور الصوت، وما يستتبع هذا من حركات اللِّسان والشَّفتين، فإذاً

[1]-سورة النساء، الآية:101.

[2]-سورة النساء، الآية:35.

[3]-الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تح: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج3، ص407.

[4]-المستصفى من علم الأصول، أبي حامد الغزالي، ج1، ص163.

ربط هذه الأصوات المنطوق بها وما يمكن أنْ تدلَّ عليه من معنى تكوَّنت في رأيهم (الكلمة) أي: أنَّ الكلمة أخص لأنَّها لفظ دلَّ على معنىً».[1]

فالمؤلف هنا لما عَنْون كتابه ب (دلالة الألفاظ) نجده يُقدِّم للباحث أو القارئ تعليلاً يُوضِّح فيه سبب اختياره لمصطلح الألفاظ بدل الكلمات، وفي هذا يقول إبراهيم أنيس: «أثرنا في عنوان هذا الكتاب أنْ يستعمل الألفاظ دون الكلمات لأنَّ أوضح ما نهدف إليه هنا هو أنْ نتبين الصِّلة بين ما ننطق به من أصوات وما تدلُّ عليه من دلالات، ونتعرَّف على أثر هذا المنطوق به فيما يُوحِيه إلى الأذهان من صور قد تختلف قوة وضعفاً، وتتباين في رِفعتها أو خِسَّتها، وتتأرجح بين الوضوح والإبهام».[2]

لقد ذهب إبراهيم أنيس فيما ذكره إلى عدم وجود معنى مستقل عن الآخر لكل من مصطلحي الألفاظ والكلمات، مستطرداً بذلك فكرة النُّحاة الدَّاعية إلى التفريق بين هاذين المصطلحين، باعتقادهم أنَّ الكلمات تتميز بالخصوصية لأجل أنَّها ألفاظ تدلُّ على معانٍ، وفي هذا السياق نستشف تأكيده على مصطلح الألفاظ ليوضِّح لنا الصِّلة الوثيقة بين دراسته هذه وبين ما ينطق به من أصوات وما يصحبها من دلالات ومعانٍ. كما يُضيف «وليس المحدثون من علماء اللغات بأوفر حظاً من القدماء في تعريف الكلمات أو تحديدها، فقد سلكوا في هذا مسالك شتَّى، وذهبوا فيه مذاهب متعددة جعلتهم في آخر الأمر ينتهون إلى صعوبة تحديد الكلمة، بحيث ينطبق هذا التحديد على كل اللُّغات وقنعوا بمحاولة تحديدها في لغة ما غير أنَّهم يجمعون على أنَّ الأساس الصَّوتي وحده لا يصلح لتحديد معالم الكلمات، وأنَّه لا بدَّ من أنْ يشترك معه معنى الكلمة أو وظيفتها اللُّغوية ليتمكن تحديدها».[3]

ب–الدَّلالة عند أحمد مختار عمر (2003/1933):

قدَّم أحمد مختار عمر مؤلَّفاً حمل عنوان (علم الدَّلالة)، أعرب في الفصل الأول منه عن مختلف التسميات التي أطلقت لهذا العلم، واسترسل الحديث في ذلك عن موضوعة وما يُرادفه في اللُّغة، كالرمز أو العلامة فقال: «أطلقت عليه عدَّة أسماء في اللُّغة الإنجليزية أشهرها الآن كلمة (semanties) أمَّا في اللغة العربية فبعضهم يسميه علم الدَّلالة _وتضبط بفتح الدَّال وكسرها_ وبعضهم يسميه علم المعنى (ولكن حذار من استخدام صيغة الجمع والقول: علم المعاني لأنَّ الأخير فرع من فروع البلاغة) وبعضهم يطلق عليه اسم (السيمانتيك) أخذاً من الكلمة الإنجليزية أو الفرنسية.»[4] هذا ما تعلَّق بالأسماء والمفاهيم التي اصطلحت لغرض تسمية هذا العلم سواء

[1]–دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1984، ص38.

[2]–المرجع نفسه، ص38.

[3]–المرجع نفسه، ص42.

[4]–علم الدَّلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط5، 1998، ص11.

عند العرب أو ما وُسم به من طرف غير العرب، أمَّا عن التعريف الذي تضمَّنه مُؤلَّف أحمد مختار عمر على غِرار التَّعاريف الأخرى المذكورة فهو «ذلك الفرع الذي يدرس الشُّروط الواجب توافرها في الرَّمز حتَّى يكون قادراً على حمل المعنى».[1]

وبما أنَّ لكل علم موضوع يُمثِّل محور البحث فيه باعتباره الرُّكن الأساس في أيّ دراسة أو بحث لغوي، فإنَّ أحمد مختار عمر قد جسَّد لنا هذا بإدراجه لموضوع علم الدَّلالة قائلاً بأنَّه: «يستلزم التعريف الأخير بأنْ يكون موضوع علم الدَّلالة أي شيء أو كل شيء يقوم بدور العلامة أو الرَّمز، هذه العلامات أو الرُّموز قد تكون علامات على الطريق وقد تكون إشارةٌ باليد أو إيماءةٌ بالرَّأس، كما قد تكون كلمات وجملاً.»[2] كما يضيف أنَّ «النشاط الكلامي ذا الدَّلالة الكاملة لا يتكون من مفردات فحسب، وإنَّما من أحداث كلامية أو امتدادات نطقية تكون جملاً تتعدد معالمها بسكتات أو وقفات أو نحو ذلك، حيث كان ذلك مُسلَّماً فإنَّ علم المعنى لا يقف فقط عند معاني الكلمات المفردة، لأنَّ الكلمات ما هي إلاَّ وحدات يَبْني منها المتكلمون كلامهم ولا يمكن اعتبار كل منها حدثاً كلامياً مستقلاً قائماً بذاته.»[3] ومعنى ذلك أنَّ أحمد مختار عمر يُقِرُّ من خلال ما ذكرناه بأنَّ المفردة لا تتخذ معنى في ذاتها بل تتعداه إلى ما يصحبها من مفردات أي أنَّ الجملة تتعدد معانيها من خلال السِّياق الواردة فيه.

ج–الدَّلالة عند تمَّام حسَّان (2010/1918):

من الدِّراسات اللُّغوية الحديثة التي تضمَّنت في طيَّاتها المعاني التي احتواها علم الدَّلالة في مختلف مباحثه وتفريعاته نجد كتاب اللُّغة العربية معناها ومبناها لتمَّام حسَّان الذي وضع تمييزاً بين معنى الكلمة في المعجم على أنَّه متعدد ومُحتَمل على خلاف معنى اللَّفظ في السِّياق الواحد الذي لا ينتابه التَّعدد مُعللاً ذلك بما يلي:

« **أ–**ما في السِّياق من قرائن تُعين على التَّحديد.

ب–ارتباط كل سياق بمقام معيَّن يحدَّدُ في ضوء القرائن الحالية ولو لم تكن الكلمة المعجمية صامتة في ذاكرة المجتمع أو بين جلدتي المعجم لكانت بالضَّرورة منطوقة على ألسنة المتكلمين ويظهر جلاء الغموض في هذه المسألة بالتَّأمل في السؤال الآتي: كيف يأمل المتكلم في أنْ يكون واضحاً وهو يستعمل كلمة ذات معنى متعدد ومحتمل؟ و الإجابة هي أنَّ المتكلم لا يستخدم الكلمات وإنَّما يحولها إلى ألفاظ محدَّدة الدَّلالة في بنية النَّص. نعم الألفاظ لأنَّ الكلمة الصامتة صورة صوتية مفردة في ذهن المجتمع أو صورة كتابية مفردة بين جلدتي المعجم، والصُّورة دائماً غير الحقيقية، فحين يلتقطها المتكلم يُحولها. »[4] وفي الحديث عن ذلك نراه يورد لنا تفصيلاً

[1] – علم الدَّلالة، أحمد مختار عمر، ص11.

[2] – المرجع نفسه، ص12.

[3] – المرجع نفسه، ص12.

[4] –اللغة العربية معناها ومبناها، تمَّام حسَّان، عالم الكتب، ط5، 2006/1427، ص316.

مجزءاً إلى عنصرين يهدف بالتطرُّق إليهما إلى إيصال ما كان يصبو إليه محدِّداً لهما فيذكر: «**أ–**من الصُّورة إلى الحقيقة الحسيَّة (سمعياً وبصرياً).

ب–من الإفراد، وهو طابع المعجم إلى السَّياق الاستعمالي (وهو طابع الكلام).عندئذٍ يُحرِّك بها لسانه ناطقاً، أو يده كاتباً. فيتحول اعتبارها من كلمة إلى (لفظ)، ففرَّق بين الكلمة واللَّفظ، وهو فرق ما بين اللُّغة والكلام، فاللُّغة أو الكلمة وحدة من وحداتها صامتة، والكلام واللَّفظ جزء من نسقه محسوس، واللُّغة سكون والكلام حركة.»[1]

ومعنى ذلك أنَّ تمَّام حسَّان اهتمَّ في دراسته هذه بالدَّلالة التي تنطوي عليها لفظة (معجم) ناظراً إليها من حيث الاستعمال الذي ضرب لنا فيه المثال السَّابق الذي عارض فيه استعمال المتكلم للَّفظة ما تحمل دلالات متعددة يُحتمل في إيرادها إيقاع المتلقِّي في اللُّبس وعدم تحقيق الفهم الذي هو مطلوب، مشيراً إلى تطور هذه اللَّفظة عبر الزَّمن إلى قوله: علم المعجم، حيث يقول بأنَّ: «هذا العلم يمكن أنْ يشرح لنا كيفية وضع الكلمات وهي رموز للمعاني، فيتناول الاشتقاق والارتجال والتَّعريب والنَّحت والتَّوليد وهلُمَّ جرا من الطُّرق التي يُبيِّنُها فقه اللغة، والتي يمكن للكلمة العربية أنْ تُبْنى على أساسها.»[2] كما شرح أيضاً القيمة المعرفية لدلالة الكلمة مبيناً الفرق بين العرف الخاص والعرف العام في معنى الكلمات إضافة إلى تأكيده في توضيح طبيعة المعنى المعجمي وتعدده واحتماله، والفرق بينه وبين المعنى الوظيفي والمعنى الدَّلالي، مع تبينيه لنا المقصود بالكلمة بمحاولة تحديد حدودها على أسس شكلية.

وعلى هذا الأساس يمكننا اعتبار أنَّ فحوى الدِّراسة التي تميَّز بها تمَّام حسَّان تنصبُّ حول المعنى جاعلاً إيَّاه الموضوع الأول والأخير، وهو ما تضمَّنه عنوان كتابه الموسوم باللغة العربية معناها ومبناها مدرجاً ذلك على شكل جوانب تمثَّلت في المعنى الوظيفي والمعنى الاجتماعي، فالمعنى الوظيفي يتضمَّن مستويات اللغة، أمَّا المعنى المعجمي فيبحث كما سبق في دلالة الكلمة وما تحمله من معنى، وأمَّا المعنى الاجتماعي فهو الموقف الذي يحيط بأطراف الحدث اللغوي بدءاً من الكلمة المفردة إلى العبارة والجملة.

د–الدَّلالة عند عبد الكريم محمد حسن جبل:

ومن الدِّراسات التطبيقية في علم الدَّلالة نجد ما تناوله عبد الكريم محمد حسن جبل في مؤلَّفه الموسوم ب: في علم الدَّلالة: دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضَّليات، ممهداً لذلك بشبه عقد مقارنة بين ما تناوله علماء الأصول وبين ما تطرَّق إليه الدَّارسون في العصر الحديث فيقول: « وقد تداول اللغويون والأصوليون العرب قِدَاح

[1]–اللغة العربية معناها ومبناها، تمَّام حسَّان، ص317.

[2]–المرجع نفسه، ص319.

البحث في مسائل العموم والخصوص، أو العام والخاص، وإن كانت دراسة الأصوليين أكثر عمقاً وتفصيلاً، هذا فضلاً عن تفارق سبيل المعالجة بينهما نظراً لتباين الغاية لدى كل منهما، فاللغوي يهدف إلى بيان حدود ودلالات الألفاظ، بينما يهدف الأصولي إلى تأسيس الأحكام في إطار تلك الحدود نصّاً واستنباطاً، كما أنَّ الأصوليين يعنون بوسائل التعميم والتَّخصيص الإضافية من نعت واستثناء وغيرهما، في حين أنَّ اللغويين يَصُبُّون اهتمامهم على عموم معنى اللفظ في ذاته، أي اتساع معنى اللَّفظ نفسه أو خصوصه، أي تناوله أمراً أو أموراً خاصة، ولا تدخل المعمَّمات أو المخصَّصات الإضافية في دائرة اهتمامهم. »[1]

كما يبين المؤلِّف ما بحث فيه الأصوليون حول قضية الدَّلالة في عمومها وخصوصها، وكذا صيغ المفرد والجمع وما تعرَّضوا له في ذلك من استيفاء للشواهد لتعزيز صحة ما ذهبوا إليه، فأعرب عن ذلك بقوله: «لقد درس الأصوليون دلالة العام والخاص ووقفوا على صيغ العموم كالمفرد والجمع المعرَّفين بأل الجنسية ولفظي كل وجميع وغيرهما، وبحثوا ما يتعلَّق بالخاص من مسائل الأمر والنَّهي، وناقشواْ سُبُل تخصيص العام، ووقفواْ على أدلَّة هذا التَّخصيص: ما كان منها متَّصلاً كالاستثناء والوصف وغيرهما، وما كان منها منفصلاً كالأدلَّة العقلية والنَّقلية وغيرهما.»[2] ويضيف الكاتب قائلاً: «وقد أفرد أبو حاتم الرَّازي (ت322)كتابه: (الزِّينة في الكلمات الإسلامية العربية)، دراسة المصطلحات الإسلامية التي وردت في القرآن الكريم والحديث النَّبوي الشَّريف، وهو يُعدُّ بهذا أول كتاب في العربية يُعالج دلالة اللَّفظ وتطورها. كما عقد السيوطي في مُزهِره فصلين مهمين في دراسة التَّغيُّر الدَّلالي، أحدهما بعنوان (العام المخصوص) أورد فيه بعض الألفاظ العامة التي تخصَّصت دلالتها، والثَّاني فيما وضع خاصاً ثمَّ استعمل عامّاً، وقد أورد فيه بعض الألفاظ الخاصة التي عُمِّمت دلالتها، وبعض الألفاظ الأخرى التي انتقلت دلالاتها بطريق الاستعارة أو المجاز المرسل».[3]

المبحث الثَّاني: النَّحو في الدراسات العربية قديما وحديثاً:

أولاً: النَّحو في الدِّراسات العربية قديماً:

يُعتبر علم النَّحو أحد أهم العلوم التي تختص بها اللغة العربية، فهذا الأخير قد عرف امتداداً على مَرِّ العصور، حيث أنَّ أول إطلالة له كانت منذ عهد علي بن أبي طالب الذي كلَّف أبي الأسود الدُّؤلي بوضع النُّقط على الحروف في المصحف الشَّريف، وذلك نظراً لما كان يُلاحظ من لحنٍ في ألسنة القُرَّاء والعامَّة. ثمَّ أُلِّفت على مَرِّ العصور مصنفات اختصت بعلم النَّحو، علماً بأنَّ الإرهاصات والتطورات التي لَحِقت بهذا العلم كانت في بغداد

[1]-في علم الدَّلالة: دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضَّليات، عبد الكريم محمد حسن جبل، دار المعرفة الجامعية، ت،ط 2010، ص29.

[2]-المرجع نفسه، ص29.

[3]- المرجع نفسه، ص35.

متمثِّلة في مدرستي البصرة والكوفة، والتي أشرف عليها ثُلَّةٌ من العلماء النَّحويين الذين شَهِدَ لهم التَّاريخ على ما قَدَّموه من مجهودات مُضْنية في سبيل التَّمكن من التَّعبير بشكل سليم من الخطأ، وهو ما تَوَرَاثهُ تلامذتهم من جيل إلى جيل ومن عصر لآخر. ولا يَخْفَى علينا ذكر أهم الأعلام الذين سُجِّلت أسماؤهم في تلك المدارس على الرَّغم من اتفاقهم في قليل من المسائل النَّحوية واختلافهم في أكثرها، فمن بينهم نذكر على سبيل المثال لا الحصر: سيبويه، الكسائي والفرَّاء وغيرهم.

أ-النَّحو عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ):

يُعتبر الخليل بن أحمد الفراهيدي أحد أقطاب الدَّرس النَّحوي قديماً، وذلك بالنَّظر للآثار العلمية الغزيرة التي ورثها عنه تلامذته، ومن هذه الآثار كتابه الموسوم ب: (الجمل في النَّحو)، الذي ابتدأ فيه بعرض وتحليل وُجُوه النَّصب بشكل مُوسَّع، عاطِفاً ذلك ببقيَّةِ الوُجوه العربية في النَّحو العربي، وسنتطرَّق في هذا الصَّدد لبعض الوُجُوه التي ضمَّنَها مؤلَّفَهُ:

1-«**وجوه النَّصب**: فالنَّصب أحد وخمسون وجها نصب من مفعول به ونصب من مصدر ونصب من قطع ونصب من حال ونصب من ظرف ونصب ب إنَّ وأخواتها ونصب بخبر كان وأخواتها ونصب من التفسير ونصب من التمييز ونصب بالاستثناء ونصب بالنَّفي ونصب بحتى وأخواتها ونصب بالجواب بالفاء ونصب بالتعجب ونصب فاعله مفعول ومفعوله فاعل ونصب من نداء نكرة موصوفة ونصب بالإغراء ونصب بالتحذير ونصب من اسم بمنزلة اسمين ونصب بخبر ما بال وأخواتها ونصب من مصدر في موضع فعل ونصب بالأمر ونصب بالمدح ونصب بالذم ونصب بالترحم ونصب بالاختصاص ونصب بالصرف ونصب ب ساء ونعم وبئس وأخواتها ونصب من خلاف المضاف ونصب على الموضع لا على الاسم ونصب من نعت النَّكرة تقدم على الاسم ونصب من النداء المضاف ونصب على الاستغناء وتمام الكلام ونصب على النداء في الاسم المفرد المجهول ونصب على البنية ونصب بالدعاء ونصب بالاستفهام ونصب بخبر كفى مع الباء ونصب بالمواجهة وتقدم الاسم ونصب على فقدان الخافض ونصب بكَمْ إذا كان استفهاما ونصب يحمل على المعنى ونصب بالبدل ونصب بالمشاركة ونصب بالقسم ونصب بإضمار كان ونصب بالترائي ونصب بوحدة ونصب بالتحثيث ونصب من فعل دائم بين صفتين ونصب من المصادر التي جعلوها بدلا من اللفظ الداخل على الخبر والاستفهام».[1] أمَّا عن الوُجُوه التي تمثل لها في هذا الموضع، نذكر على سبيل المثال قوله: « فالنَّصب من مفعول به: قولك: أكرمت زيدا وأعطيت محمدا وقد يضمرون في الفعل الهاء فيرفعون المفعول به كقولك زيد ضربت وعمرو شتمت على معنى ضربته

[1]-الجمل في النَّحو، أبو عبد الرَّحمان الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تح: فخر الدِّين قباوة، ط5، 1995/1416، ص64، 65.

وشتمته فيرفع زيد بالابتداء ويوقع الفعل على المضمر».[1] ويقول عن الحال أيضاً «عن النَّصب من الحال قولهم: أنت جالساً أحسن منك قائماً أي في حال جلوسه أحسن منه في حال قيامه.»[2] ويستدلُّ على النَّصب بإنَّ وأخواتها بتقديم أمثلة لذلك فيذكر:«للنَّصب بإنَّ وأخواتها: قولهم إنَّ زيداً في الدَّار شبَّهوه بالفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول به مقدَّم على الفاعل كقولهم ضرب عَمْرو وأخرج عمراً صالح».[3]

أمَّا عن الوجوه الإعرابية الأخرى التي رتبها في مصنَّفه هذا نذكر أيضاً وجوه الرَّفع، يقول الخليل: «والرَّفع أحد وعشرون وجها: الفاعل وما لم يذكر فاعله والمبتدأ وخبره واسم كان وأخواتها وخبر إن وما بعد مذ والنداء المفرد وخبر الصفة وفقدان الناصب والحمل على الموضع والبينة والحكاية والتحقيق وخبر الذي ومن وما وحتى إذا كان الفعل واقعا والقسم والصرف والفعل المستأنف وشكل النفي والرفع بهل وأخواتها.

وعلامة الرفع ستة أشياء الضمة والواو والفتحة والألف والنون والسكون فالضم عبد الله وزيد والواو أخوك وأبوك والفتحة عبدا الله في الاثنين والألف في قولهم الزيدان والعمران والنون في يقومان ويقومون والسكون في يرمي ويقضي ويغزو ويخشى»[4]

ومن النَّماذج التي استعرضها ليتضح المقال في مواطن الرَّفع التي أدرجها نذكر: « والرفع بالفاعل قولك خرج زيد وقام عمرو وما لم يذكر فاعله ضرب زيد وكسي عمرو والمبتدأ وخبره زيد خارج والمرأة منطلقة رفعت زيدا بالابتداء ورفعت خارجا لأنه خبر الابتداء واسم كان وأخواتها تقول كان عبد الله شاخصا رفعت عبد الله ب كان ونصبت شاخصا لأنه خبر كان ولا بد ل كان من خبر وقد يجعل كان في معنى يكون.»[5] ومنه قول الله تعالى في:﴿**سأل سائل**﴾.[6]

ب–النَّحو عند سيبويه (ت 180هـ):

يعتبر مؤلَّف الكتاب لسيبويه من أضخم مصادر الكتب التي لا يُستغنى عن الاستفادة منها دارس اللغة العربية والباحث فيها، فهو يمثل ذخيرة لغوية هائلة، من شأنها أنْ تنميَّ رصيد الباحث اللغوي في الدِّراسة النَّحوية من خلال دقته وحسن ترتيبه وتنظيمه للمسائل النَّحوية، وبهذا نرى أنَّه قد استهلَّ أبواب مصنَّفه هذا بقوله: «هذا باب علم الكَلِم من العربية فيقول: «فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم: رجُلٌ، وفرسٌ وحائط. وأمَّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو

[1]– الجمل في النَّحو، أبو عبد الرَّحمان الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، ص65.

[2]–المصدر نفسه، ص69.

[3]–المصدر نفسه، ص73.

[4]–المصدر نفسه، ص143.

[5]–المصدر نفسه، ص144.

[6]–سورة المعارج، الآية:01.

كائن ولم ينقطع. فأمَّا بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمدَ. وأمَّا بناء ما لم يقع فإنَّه قولك أمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت.

فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة والأحداث نحو الضَّرب والحمد والقتل. وأمَّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثُمَّ، وسَوْفَ، و واو القسم ولام الإضافة، ونحوها.»[1]

وفي الباب الثاني من الكتاب لسيبويه نجده يقف في حديثه على علامات الإعراب وحركاتها في أواخر الكَلِم عند العرب فيذكر: «هذا باب مجاري أواخر الكَلِم من العربية: وهي تجري على ثلاث مجار: على النَّصب والجر والرَّفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهنَّ في اللَّفظ أربعة أضرب: فالنَّصب والفتح في اللَّفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرَّفع والضَّم، والجزم والوقف.»[2]

ثم يُردفُ كلامه هذا معرضاً ومخصصاً لما أورده في الأضرب الأربعة من ناحية خصوصية كل منها فيقول ذلك بقوله:«وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ لأُفرِّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ولا شيء منها إلاَّ وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لايزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكلٍّ منها ضرب من اللَّفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب.

فالرَّفع والجر والنَّصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب لأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع الهمزة ، التاء، الياء والنون. وذلك قولك: أفعل أنا، تفعل أنت أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن. والنَّصب في الأسماء، رأيت زيداً، والجر: مررت بزيد، مررت بزيد وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق والتنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة. والنَّصب في المضارع من الأفعال: لن يفعل، والرَّفع: سيفعل، والجزم: لم يفعل.

وليس في الأفعال المضارعة جَرٌّ كما أنَّه ليس في الأسماء جزم، لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال وإنما ضارعة أسماء الفاعلين إنَّك تقول: إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك لفاعل، حتى كأنك قلت: إنَّ زيداً الفاعل فيما تزيد من المعنى، هذه اللام كما لحقت الاسم ولا فعل اللام، وتقول سيفعل ذلك يفعل ذلك هذين الحرفين لمعنى كما الألف واللام الأسماء للمعرفة، وبين لك أنَّها ليست بأسماء إنَّك لو وضعتها مواضع الأسماء لم ذلك. ألا ترى أنك لو قلت إن يضرب يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلاما؟ إلاَّ أنَّها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى»[3] أمَّا عن دخول اللام على الشكل المضارع فقد مثَّل لذلك من القرآن

[1]-الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م، ج1، ص12.

[2]-المصدر نفسه، ص13.

[3]-المصدر نفسه، ص14.

الكريم فيقول: « ولدخول اللام قال جلَّ ثناؤه:﴿ **وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ** ﴾[1](أي الحاكم) ولما لحقها من السين وسوف كما لحقت الاسم والألف واللام للمعرفة. وأمَّا الفتح والكسر والضم والوقف فالأسماء غير المتمكِّنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل ممَّا جاء لمعنىً ليس غيرُ، نحو، سوف وقد ،وللأفعال التي لم تَجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماءٍ ولا أفعال ولم تجئ إلاَّ لمعنىً.

فالفتح في الأسماء قولهم: حيث وأين وكيف. والكسر فيها نحو: أولاد وحذار وبدأ. والضَّم نحو: حيثُ وقبلُ وبعدُ. والوقف نحو: مَنْ وكَمْ وقَطْ وإذ».[2] كما أورد سيبويه نماذج تخص الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة وكيفية حدوثها مع ذكر مواصفاتها والمواضع التي ترد فيها فيذكر: «الفتح في التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم: ضرب، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فعل. ولم يسكنوا آخر فَعَلَ لأنَّ فيها بعض ما في المضارعة، تقول: هذا رجلٌ ضَرَبَنَا، فتصف بها النَّكرة، وتكون في موضع ضَارِب إذا قلت: هذا الرَّجلٌ ضَارِب. وتقول: إنْ فَعَل فَعَلْتُ، فيكون في معنى إنْ يَفْعَلْ أَفْعَلْ، فهي فعْلٌ كما أنَّ المضارع فِعْلٌ وقد وقعتْ مَوْقِعَهَا في إنْ، ووقعتْ موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكنوها كما لو يسكنواْ من الأسماء ما ضارع المتمكِّن ولا ما صير من المتمكَّن في موضع بمنزلة غير المتمكن. فالمضارع؛ من عملُ، حرَّكوه لأنهم قد يقولون من عَلٍ فيجرونه، وأمَّا المتمكِّن الذي جُعِل بمنزلة غير المتمكن في موضع فقولك: ابدأ بهذا أول، وياحكم».[3]

أمَّا عن الوقف عند العرب فقد تناوله سيبويه مفصلا مع بيان ذلك في مواضع التثنية والجمع وكذا المواطن التي تلحق الزيادة فيها بحسب الحروف وذلك ما عبَّر عنه فقال: «والوقف قولهم: اضراب في الأمر، ولم يحرِّكوها لأنَّها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعدت من المضارعة بعد كم وإذ من المتمكنة. وكذالك كل بناء من الفعل كان معناه إفْعَلْ. والفتح في الحروف التي ليست إلاَّ المعنى بأسماء ولا أفعال، قولهم: سوف وثم. والكسر فيها قولهم في باء الإضافة ولامها: بزيدٍ ولِزيدٍ. والضَّم فيها منذ، فيمن،جَرَّ بها، لأنها بمنزلة من في الأَيَّام. والوقف فيها قولهم: مِنْ وهل، وبل وقد. ولا ضَمَّ في الفعل؛ لأنَّه لم يجئ ثالث سوى المضارع. وعلى هذين المعنيين بناء كل فعل بعد المضارع».[4] وينبِّه في ذلك المتلقى فيقول: «واعلم أنَّك إذا ثَنَّيْت الواحد لحِقَتْه زيادتان: الأولى منها حرف المدِّ واللِّين وهو حرف الإعراب غير متحرِّك ولا مُنَوَّن، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدِّ التَّثْنية، ويكون في الجرِّ ياء مفتوحاً ما قبلها، ولم يُكْسَر لِيُفْصَلَ بين التثنية والجمع الذي على حدِّ التثنية. ويكون في النَّصب كذلك، ولم يجعلواْ النَّصب ألفاً ليكون مثله في الجمع، كان ماعدا أنْ يكون تابعاً لما الجَرَّ منه أولى، لأنَّ الجرَّ للاسم لا يجاوزه، والرَّفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أَغْلَبَ وأقوى. وتكون الزيادة الثانية

[1]-سورة النَّحل، الآية:124.

[2]-الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب بسيبويه، ج1، ص15.

[3]-المصدر نفسه، ص16.

[4]-المصدر نفسه، ص17.

نوناً،كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرَّجلان، ورأيت الرَّجلين. ومررتُ بالرَّجلين. وإذا جُمِعتْ على حدِّ التثنية لَحِقَتْهَا زائدتان: الأولى منهما حرف المدِّ واللِّين، والثانية نون. وحالُ الأولى في السكون وترك التنوين وأنَّها حرف الإعراب حالُ الأولى في التثنية، إلاَّ أنَّها واوٌ ومضموم ما قبلها في الرَّفع، وفي الجرِّ والنَّصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة، فرَّقواْ بينها وبين نون الإثنين، كما أنَّ حرف اللِّين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما. وذلك قولك : المسلِمُون، ورأيتُ المسلمينَ ومررتُ بالمسلمين. ومن ثم جعلواْ تاء الجمع في الجرِّ والنَّصب مكسورة لأنَّهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون لأنَّها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها».[1]

هذا فيما يخص ما التفت إليه سيبويه في هذا الباب من مسائل تخص مواطن نصب الأسماء والأفعال وجرِّها وكسرها، وكذا مواطن الجزم، مستدرجاً في ذلك الحروف المستوفية لذلك مع بيان حركتها في أثناء ورودها في سياقات مختلفة مفصلاً ذلك كما استعملته العرب وبحسب مقتضى الحال، إلى غير ذلك من الأبواب التي ضمَّنها كتابه نحو: باب المسند والمسند إليه، باب الفاعل، باب المفعول به ....إلخ.

ج- النَّحو عند المبرد (ت 286هـ):

من أسماء الأعلام المتداولة في الكتب النَّحوية المؤلَّفة مؤخراً نجد اسم محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العبَّاس المعروف بالمبرد الذي وصلنا كتابه الموسوم بالمقتضب، هذا الأخير يُعتبر ركيزةً أساسيةً في الدَّرس اللغوي النَّحوي لاحتوائه على أبواب تخص مسائل النَّحو وما استعملته العرب في كلامها حيث قال: «هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال: فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام عربياً أو أعجمياً من هذه الثلاثة والمعرب الاسم المتمكن والفعل المضارع، أمَّا الأسماء فما كان واقعاً على معنى نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك، وتُعتبر الأسماء بواحدة كلُّ ما دخل عليه حرفٌ من حروف الجرِّ فهو اسم وإنْ امتنع من ذلك فليس باسم».[2] ويُضيف قائلا: «وإعراب الأسماء على ثلاثة أضرب: على الرَّفع والنَّصب والجرِّ، فأمَّا رَفْعُ الواحد المعرب غير المعتل فالضَّم نحو قولك: زيد وعبد الله وعمرو ونصبه بالفتح نحو قولك: زيداً وعمراً وعبدَ اللهِ وجرِّه بالكسرة نحو قولك: زيدٍ وعمرٍ وعبدَ اللهِ فهذه الحركات تسمَّى بهذه الأسماء إذا كان الشيء معرباً فإنْ كان مبنياً لا يزول من حركة إلى أخرى نحو: حيثُ وقبلُ وبعدُ قيل له مضموم ولم يُقَلْ مرفوع لأنَّه لا يزول عن الضَّم و"أين" و"كيف" يُقَالُ له مفتوح ولا يُقَالُ له منصوب لأنَّه لا يزول عن الفتح ونحو: هؤلاء وحذار

[1]- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، ص18.

[2]-المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص3.

وأمسِ مكسور ولا يُقَالُ له مجرور لأنَّه لا يزول عن الكسر وكذلك مِنْ وهَلْ وبَلْ يُقَالُ له مَوْقُوف ولا يُقَالُ له مجزوم لأنَّه لا يزول عن الوقف».[1]

فَمِن خلال هذا الحديث نرى أنَّ المبرد قد نحى نفس الآراء والخلاصات النَّحوية التي تتعلق بوجوه كلام العرب وإعرابهم للأسماء والأفعال التي أدرجها سيبويه كما سبق إلاَّ ما اعتراها من اختلافات من حيث الاستشهاد والتقديم وهو ما يُضِيفه المبرد فيقول: «وإذا ثَنَّيْت الواحد ألحقته ألفاً ونوناً في الرَّفع، أمَّا الألف فإنَّها علامة الرَّفع، وأمَّا النون فإنَّها بدل من الحركة والتنوين اللَّذين كَانَا في الواحد. فإنَّ كان الاسم مجروراً أو منصوباً فعلامته ياء مكان الألف وذلك قولك: جاءني الرَّجلان ورأيتُ الرَّجلين ومررتُ بالرَّجلينِ، يستوي النَّصب والجرّ في ذلك وتكسر النون من الاثنين لعلة ...فإنْ جمعتَ الاسم على حدِّ التثنية ألحقته في الرَّفع واواً ونوناً، أمَّا الواو فعلامة الرَّفع، وأمَّا النون فبدلٌ من الحركة والتنوين اللَّذين كانَا في الواحد ويكون فيه في الجرِّ والنَّصب ياء مكان الواو، ويستوي الجرُّ والنَّصب في هذا الجمع كما استويا في التثنية لأنَّ هذا الجمع على حدِّ التثنية وهو الجمع الصحيح وإنَّما كان كذلك لأنَّك إذا ذكرت الواحد نحو قولك: مسلم ثم ثنيته أدَّيت بناءه كما كان ثم زِدْتَ عليه ألفاً ونوناً أو ياءاً ونوناً، فإذا جمعته على هذا الحدِّ أدَّيْتَ بناءه ثم زدت عليه واواً ونوناً أو ياءاً ونوناً ولم تغير بناء الواحد عمَّا كان عليه».[2]

وفي هذا الصدد نراه يعرض لنا الاختلافات المطروحة حول الجموع وكيفية ورودها ممثِّلا لذلك حسب ما يقتضيه كل صنف، فأعرب عن ذلك بقوله: «وليس هكذا سائر الجمع لأنَّك تكسر الواحد عن بنائه نحو قولك: دِرْهَم ثم تقول: دَرَاهِم تُفتَح الدَّال وكانت مكسورة وتُكسر الهاء وكانت مفتوحة وتَفصِل بين الرَّاء والهاء تدخلها وكذلك أَكْلَبْ وأفلس وغِلمَان فلذلك قيل لكلِّ جمع يغير الواو والنون جمع تكسير، ويكون إعرابه كإعراب الواحد لأنَّه لم يأْتِ على حدِّ التثنية ونون الجمع الذي على حدِّ التثنية أبداً مفتوحة وإنَّما حركت نون الجمع ونون الاثنين للالتقاء الساكنين فحركت نون الجمع بالفتح لأن الكسر والضَّم يصلحان فيها، وذلك أنَّها تقع بعد واو مضمومٌ ما قبلها أو ياء مكسورٌ ما قبلها، ولا يستقيم توالي الكسرات الضَّمَّات مع الياء والواو ففتحت وكسرت نون الاثنين لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا ولم تكن فيهما مثل هذه العلَّة فتمتنع وإذا جمعتَ المؤنث على حدِّ التثنية فإنَّ نظير قولك: مسلمون في جمع مسلم أنْ تقول في مسلمة مسلمات، فاعلم وإنَّما حُذِفت التاء من مسلمة لأنَّها علم التأنيث، والألف والتاء في مسلمات علم التأنيث ومحال أن يدخل تأنيث على تأنيث، فإذا أردتَ رفعهُ قلتَ: مسلمات، فاعْلَم ونصْبِهِ وجرِّه مسلمات».[3] وقد أردف المبرد كلامه حول هذه القضية بذكره مجالات استواء الجرِّ والنَّصب بالنسبة لكلٍّ من المذكر والمؤنث فيقول: «يستوي الجرُّ والنَّصب كما

[1] – المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، ص4.

[2] –المصدر نفسه، ص6.

[3] –المصدر نفسه، ص6.

استويا في مسلِمينَ لأنَّ هذا في المؤنث نظير ذلك في المذكر وإنَّما استوى الجرُّ والنَّصب في التثنية والجمع لاستوائها في الكناية تقول: مررتُ بك ورأيتك واستواؤهما أنَّهما مفعولان لأنَّ معنى قولك: مررتُ بزيدٍ أيْ، فعلت هذا به فعلى هذا تجري التثنية والجمع في المذكر والمؤنث من الأسماء».[1]

أمَّا عن المسائل النَّحوية الأخرى التي تناولها المبرد في دراسته هذه فهي عديدة ومتشعبة بتعدد أبواب الدِّراسة النَّحوية ومضامينها، ومن بين الأبواب الأخرى على غرار الباب الأول الذي سبق التطرُّق إليه نجد: باب الفاعل، باب حروف العطف بمعانيها، باب ما يكون عليه الكَلِم بمعانيه، وما إلى ذلك من الأبواب الأخرى.

د- النَّحو عند ابن السراج (ت 322هـ):

يُعَدُّ العالِم النَّحوي الشَّهير ابن السَّراج، من المؤلِّفين المتقدمين الذين خدموا اللغة العربية بالفكر الرَّصين الذي يتسم بالعمق في جذور مكونات الكلام في العربية، وبما أنَّ لعلم النَّحو مسائل يختصُّ بها، فإنَّ ذلك هو ما نجده مبثوث في ثنايا كتابه الأصول في النَّحو، إضافةً لتداول هذه المسائل من لدن العلماء الآخرين إلاَّ أنَّنَا نجد ابن السَّراج قد تفرَّد في مسائل نحوية ذُكِرتْ في بعض الكتب التي لحقت به ومنها:

1-«لما ظرف: ذهب جمهور النُّحاة إلى أنَّ (لما) في مثل: لما جاءني أكرمته (حرف وجود لوجود، أمَّا ابن السَّراج فيذهب إلى أنَّها ظرف بمعنى (حين) تنفي عن الثاني ما وجب للأول فعلى هذا لا تقع إلاَّ بعد كلام فيه نفي، وهو يخالف النُّحاة من أنَّ الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً وحالاً أو صفة لا يتعلقان بمحذوف تقديره: استقرأ ومستقر إذ كان يرى أنَّها قسم مستقل بنفسه يقابل الجملتين الاسمية والفعلية.

2-اسم الفاعل مفرد: قال ابن السَّراج: كل ما كان يُجمع بغير الواو والنون نحو: حسن وحسان فإنَّ الأجود فيه أنْ تقول: مررتُ برجلٍ حسان قومه، من قبل أنَّ هذا الجمع المكسر هو اسم واحد صيغ للجميع، ألا ترى أنَّه يُعْرَب كإعراب الواحد المفرد، وما كان يُجمع بالواو والنون نحو: منطلقون، فإنَّ الأجود فيه أن تجعله بمنزلة الفعل المقدَّم، فتقول: مررتُ برجلٍ منطلقٌ قومه.

3-مع اسم: ذهب ابن السَّراج إلى أنَّ "مع" اسم يدل على ذلك حركة آخرها مع تحرك ما قبلها، قال الزجاج في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ**﴾[2] نصبَ "معكم "كنصب الظرف، والواقع أنَّها ظرف لأنَّنَا نقول: إنَّا معكم كما نقول: أنا خلفكم: أنا مستقر معكم وأنا مستقر خلفكم».[3]

---

[1]- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد، ص7.

[2]-سورة البقرة، الآية:14.

[3]-الأصول في النَّحو، أبو بكر محمد بن السرى بن سهل النَّحوي المعروف بابن السَّراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ج1، ص26.

ومن بين المسائل التي تفرَّد بها ابن السَّراج دون غيره من النُّحاة السابقين له ما يلي:

«اسم الإشارة أعرف المعارف: ذهب النَّحويون المتقدمون والمتأخرون إلى أنَّ الاسم العلم أعرف المعاتم المضمر....واحتجوا بأنَّ العلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع، وإنَّما تقع الحركة عارضة فلا أثر لها.

أمَّا ابن السَّراج، فيذهب إلى أنَّ اسم الإشارة أعرف المعارف، ثم يليه المضمر والعلم، واحتج بأنَّ اسم الإشارة يتعرف بشيئين: بالعين والقلب وغيره يتعرف بالقلب لا غير؛ لأنَّ الإشارة ملازمة للتعريف بخلاف العَلَم وتعريفها حِسِّي وعقلي وتعريفه حِسِّي فقط وأنَّها تقدَّم عليه عند الاجتماع نحو: هذا زيدٌ.

5-ليس حرف ولا فعل: ذهب ابن السَّراج إلى أنَّ (ليس) حرف؛ لأنَّها لا تتصرف أيْ: لا يأتي منها المضارع والأمر، ومثلها (عسى) بينما كان جمهور البصريين يذهب إلى أنَّ (ليس) فعل ناقص لاتصالها بالضمائر مثل: لَسْتُ ولَسْتُمَا، ولَيْسُواْ، ولَسْنَ، وإلى أنَّ (عسى) فعل لاتصالها بالضمائر مثل: عَسَاكَ، وعَسَاهُ.

6-صرف ما لا ينصرف:كان ابن السَّراج يقول: لو صحَّت الرِّواية في صرف ما لا ينصرف ما كان بأبعد من قوله: فبيَّناه يسْرى رحله قال قائل ...لمن حمل رخوا لملاك نجيب فإنَّما هو يسْري رحله، فحذف الواو من (هو) وهي متحركة من نفس الكلمة وليست بزائدة، فإذا جاز أنْ تحذف ما هو من نفس الحرف جاز أن تحذف التنوين الذي هو زائد للضرورة.»[1]كما يضيف المؤلِّف ويعلِّلْ سبب إيراده لما يقول فيذكر في (إمَّا ليست عطف) قائلاً:

7-«إمَّا ليست حرف عطف: قال ابن السَّراج: ليست (إمَّا) بحرف عطف؛ لأنَّ حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإنَّ وجدتَ شيئاً من ذلك في كلامهم، فقد خرج أحدهما من أنْ يكون حرف عطف نحو قولك: ما قام زيدٌ ولا عمرٌ و(فلا) في هذه المسألة ليستْ عاطفة، إنَّما هي نافية ونحن نجد (إمَّا) هذه لا يفارقها حرف العطف فقد خالفتْ ما عليه حروف العطف، ثم إنَّها يبتدئ بها نحو قوله تعالى: ﴿**إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا**﴾[2]. وذلك أنَّ موضع أنَّ في كِلاَ الموضعين رفعٌ للابتداء والتقدير: إمَّا العذاب شأنك، وإمَّا اتِّخاذ الحسن.»[3]

وبالتالي فإنَّ هذه هي المسائل التي تفرَّد بها ابن السَّراج في كتابه الأصول في النَّحو، والتي ذكر ما عرضه فيها في طيَّاتِ كتب أخرى لاحقة له تفصيلاً وإجمالاً.

[1]-الأصول في النَّحو، أبو بكر محمد بن السرى بن سهل النَّحوي المعروف بابن السَّراج، ص26-27.

[2]-سورة الكهف، الآية:86.

[3]-الأصول في النَّحو، أبو بكر محمد بن السرى بن سهل النَّحوي المعروف بابن السَّراج، ص27.

ثانياً: النَّحو في الدراسات العربية حديثاً:

كانت البدايات الأولى لعلم النَّحو مع العلماء القدامى أمثال: سيبويه وغيره من العلماء الذين اهتموا بهذا الجانب من الدِّراسة وسبب ظهور هذا العلم هو خشية العرب من الوقوع في اللَّحن والخطأ في اللغة العربية وذلك لولوج العديد من الأجانب والأعاجم ومخالطتهم العرب فتفشَّى الخطأ واللَّحن في اللغة ما أدَّى إلى ظهور علم النَّحو، فدأب اللغويون العرب المحدثين على مواصلة ما بدأه القدامى، فساروا على نهجهم فكانت دراساتهم إمتداداً وإمْداداً لما وصل إليه القدامى، ومن المحدثين الذين كتبوا وألَّفوا في هذا الجانب نجد: محمود حسني مغالسة، عبده الرَّاجحي، عبَّاس حسن،...الخ من خلال مؤلَّفاتهم التي تصبُّ في هذا المجال محاولين في ذلك تيسر النَّحو وذلك لأنَّه شاع بين النَّاس أنَّ النَّحو صَعْبُ الفهم والإدراك:

أ–النَّحو عند محمود حسيني مغالسة:

إنَّ من بين ما ذكره محمود حسيني مغالسة عن النَّحو من خلال كتابه الذي ألَّفه الموسوم بالنَّحو الشَّافي والذي كانت الغاية والهدف من تأليفه إزالة الغموض والصعوبة التي يواجهها الطلاَّب في فهمهم للنَّحو فجاء ميسيراً للنَّحو من خلال استخدام صاحبه للألفاظ الحديثة السَّهلة الفهم بخلاف الألفاظ والعبارات التي استعملها اللغويون القدامى وممَّا يذكره في فصل الكلام وما يتألَّف منه أنَّ: «الكلام قول يتركب من كلمتين أو أكثر، ويفيد معنى، نحو: أطع الله، وليس من الضروري أنْ يكون كل ما يتألَّف الكلام منه ظاهراً ملفوظاً فقد يكون بعضه مستتراً نحو: أَقْبِل، عُدْ».[1] فالقارئ لهذه العبارات يدرك أنَّ الكلام هو القول الذي تحصل به فائدة من ورائه ومنه ما يكون ملفوظاً أو مستتراً يدرك من خلال فهم هذا القول.

ب–النَّحو عند عبده الراجحي:

سار عبده الرَّاجحي على نهج ما سار عليه سابقوه في تقسيم النَّحو إلى أقسام وأنواع وموضوعات هذا العلم متطرقاً في ذلك للكلمة وما تحمله من معنى في مجال النَّحو نجده يقول: «إنَّ أهمَّ خطوة في التحليل النَّحوي أن تحدد الكلمة وعلى تحديدك لها يتوقف فهمك للجملة، ويتوقف صواب تحليلك من خطئه».[2]

نلاحظ من خلال هذا أنَّ الكلمة تُعْتَبر اللَّبِنة الأساسية والرئيسية للجملة وتُعَدُّ خطوة من خطوات التحليل النَّحوي فمعرفتنا وفهمنا لها يعطينا تحليلاً نحوياً سليماً. بالإضافة إلى مسائل نحوية أخرى نذكر من بينها الإعراب وهو السِّمةُ أو الميزة الأساسية للغة العربية التي تميزها عن أخواتها من اللغات السَّامية وخاصية من خصائصها فالإعراب: «هو العلامة التي تقع في آخر الكلمة وتحدد موقعها من الجملة. أيْ؛ تحدد وظيفتها فيها، وهذه

[1]–النَّحو الشافي، محمود حسيني مغالسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1418هـ/ 1997م، ص13.

[2]–في التطبيق النحوي والصرفي، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، ت،ط 1993، ص1.

العلامة لابُدَّ أنْ يتسبب فيها عامل معين ولما كان موقع الكلمة يتغير حسب المعنى المراد كما تتغير العوامل فإنَّ علامة الإعراب تتغير كذلك».[1] وما نستشفُّه من هذا أنَّ الإعراب يهتم بضبط أواخر الكلمات وأنَّ هذه العلامة الإعرابية تتسم بالتغيُّر باعتبارها تتغير بتغيُّر العوامل الطارئة عليها، والعوامل أو العامل في الدَّرس النَّحوي يُقْصدُ به الأدوات العاملة فيما بعدها أو الدَّاخِلة على الجملة فتُغَير حركتها الإعرابية من نصبٍ إلى رفعٍ أو إلى جَرٍّ فالإعراب ينقسم إلى نوعين:

-عند عبده الراجحي-مقدَّر وظاهر_ويتجلَّى ذلك في قوله: (النوع الأول هو الذي تظهر العلامة في آخره أو أنَّه هو الذي يقبل تلَّقي العلامة فتظهر الضمَّة أو الكسرة أو الفتحة في آخر الكلمة. أمَّا الثاني: فهو الذي لا تظهر العلامة في آخره نتيجة لطارئ آخر كأنْ يكون الحرف الأخير في الكلمة مقصوراً أو منقوصاً أو معتلاً فلا تظهر العلامة الإعرابية في آخره مثل: عيسى، موسى...إلخ)[2]

كما أضاف إلى هذه المسائل أيضاً مسألة البناء واعتبره خاصية من الخصائص التي تمتاز بها الكلمة في اللغة العربية فهناك كلمات مبنية وأخرى معربة وفي هذا الصَّدد نجده يقول عن البناء بأنَّه: «لزوم الكلمة حالة واحدة، أيْ أنَّ آخر الكلمة يلزم علامة واحدة لا تتغير بتغير العوامل على عكس ما عرفناه في الإعراب».[3] ومن الكلمات والألفاظ المبنية نذكر أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، الضمائر... إلخ إلى غير ذلك من المسائل النَّحوية التي تحدث عنها.

ج-النَّحو عند عبَّاس حسن:

يشير الدكتور عبَّاس حسن من خلال كتابه النَّحو الوافي إلى التركيز على بعض المسائل النَّحوية متطرقاً في ذلك إلى الكلام وما يتألَّف منه ومراد هذه الألفاظ الاصطلاحية في عُرْفِ النَّحويين مبنياً أنَّ الكلام أو الجملة «ما تركَّبَ من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل».[4] مشيراً إلى أنَّ«الكلام يجب أن يتوفَّر فيه أمرين هما: التركيب، والإفادة المستقلة».[5] وأمَّا بالنسبة لأقسام الكلام فيذكر أنَّه على أقسام الكلمة الثلاثة: الاسم والفعل، والحرف، وأمَّا الإعراب ففي نظره هو: «تغيُّر العلامة التي في آخر اللفظ، بسبب تغيُّر العوامل الدَّاخلة

[1]- في التطبيق النحوي والصرفي، عبده الراجحي، ص16.
[2]-يُنظر: المرجع نفسه، ص21/ 22.
[3]-المرجع نفسه، ص 29.
[4]-النَّحو الوافي، حسن عباس، دار المعارف بمصر، ط3،ج1، ص15.
[5]-المرجع نفسه، ص 15.

عليه، وما يقتضيه كل عامل. وفائدته: أنَّه رمز إلى معنى معين دون غيره،كالفاعلية، والمفعولية، وسواهما. وسواه لاختلطت المعاني، ولم يفترق بعضها عن بعض».[1]

وممَّا سبق نستنتج أنَّ لزوم الكلمة حالة واحدة أو سكون على حالة واحدة يسمَّى بناءً، وكل ما تتغير بتغيُّر العوامل الدَّاخلة عليها يسمَّى إعراباً وهذه السِّمة تتميز بها الكلمات في اللغة العربية ففيها المبني والمعرب.

د–النَّحو عند سليمان فياض:

من العلماء المحدثين الذين تناولوا النَّحو في مؤلَّفاتهم سليمان فياض الذي عمل على بيان أقسام الكلمة في اللغة العربية وأفْرَدَ لهَا باباً ومن بين ما أورده في هذا الصدد أنَّ الكلمة العربية تنقسم إلى: «اسم، وفعل، وحرف واسم فعل».[2]

ومن هذا نرى أنَّه قد أضاف قسماً آخر على أقسام الكلمة حسب ما أورده ابن مالك في ألفيته بأنَّ الكلام في العربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم، فعل، حرف وهو القسم الذي تحدث فيه عن اسم الفعل والاسم حسب ما ذكره سليمان فياض هو: «كل لفظ يدلُّ على شيء يدرك بالحواس، أو بالعقل، والزمن ليس جزءاً منه مثل: رجل، امرأة، محمد ...إلخ».[3] فالاسم عنده هو كل ما يتم إدراكه عن طريق الحواس بصفة عامة. أمَّا بالنسبة للفعل فهو: «كل لفظ يدلُّ على حدوث شيء، والزمن جزءاً منه مثل: شَكَرَ يَشْكُر »[4]

من خلال هذا يظهر لنا الفرق بين الاسم والفعل باعتبار الأول لا يقترن بزمن بخلاف الثاني الذي يعدُّ الزمن جزءاً منه. بالإضافة إلى الحرف واسم الفعل كما تطرق إلى ما تطرق إليه العلماء من تعريف للجملة فقسَّمها إلى قسمين أو نوعين إثنين: الجملة الاسمية فيعرّفُها بأنَّها «التي تبدأ باسم ولها ركنان أساسيان لابد من وجودهما فيها، لكي تكون كلاماً مفيداً، وإذا حُذِفَ أحدهما يقدَّر، وهما: المبتدأ (المسند إليه) والخبر (المسند)».[5] كما تطرق إلى المسائل النَّحوية التي تَصُبُّ في مجال النَّحو العربي من بناء وإعراب وإسناد وتركيب وغيرها من المسائل النَّحوية وما يميزه هو إضافته لقسم آخر من أقسام الكلام وهو اسم الفعل.

[1] – النَّحو الوافي، حسن عباس، ص74.

[2] –النَّحو العصري، سليمان فياض، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص14.

[3] –المرجع نفسه، ص14.

[4] – النَّحو العصري، سليمان فياض، ص14.

[5] – النَّحو العصري، سليمان فياض، ص 92.

المبحث الثالث: علاقة النَّحو بالدلالة في التركيب اللغوي:

إنَّ طبيعة العلاقة التي تجمع علم النَّحو بعلم الدَّلالة تتجلَّى في أنَّ الأول يهتم بأحوال الكلمة وما يطرأ عليها من تغيير، أمَّا الثاني فهو يهتم برصد التغيير الذي يمسُّ بنية الكلمة، «فالنَّحو يقوم برصد التغيير الذي يطرأ على أواخر الكلمات، وهناك علاقة تربط بين المعنى الدَّلالي والوظيفة النَّحوية لكل كلمة داخل الجملة، ولو لم يؤدِّ تغيير مكان الكلمات في الجملة إلى تغيير المعنى لما كان هناك فرق بين قولك: طارد الكلبُ القطَّ، طارد القطُّ الكلبَ، ولما كان هناك فرق في الدَّلالة بين الجملة، بين: الثَّعلبُ السَّريعُ البُنِّي كادَ يَقتَنِصُ الأرنب، الثَّعلبُ البُنِّي الذي كادَ يَقتَنِصُ الأرنبَ كانَ سريعاً، الثَّعلبُ السَّريعُ: الذي كادَ يقتنِصُ الأرنبَ كانَ بنياً».[1]

فهُنَا يظهر لنا الفرقُ جلياً بين الجمل السَّالفة الذكر فالمعنى فيها يختلف من واحدة إلى أخرى وذلك ظاهر من خلال التقديم والتأخير فيما بينها «فدِلالة الجملة الأولى ترتكز على اقتناصِ الثَّعلب للأرنب والثانية ترتكز على سرعةِ الثَّعلب، ودِلالة الجملة الثالثة ترتكز على لون الثَّعلب البُنِّي، والذي كشف هذه الدِّلالات المرتكزة هو الجانب النَّحوي. ولِذا فالدِّلالةُ فرعٌ عن النَّحو، لأنَّ الجملة مثل: خرجَ محمدُ مِنَ المنزلِ صباحاً بغير إفطارٍ، هذه الجملة تمثل أمرين: معنى تاماً، وعلاقاتٍ نحويةٍ سليمةٍ، أمَّا لو قلنا: مَنْ خَرَجَ إفطار بغير صباحاً المنزل محمد، فإنَّ هذه الجملة لا عن معنى، لكنَّها بمجرد أنْ تُرَتبَّ ترتيباً نحوياً سليماً، فإنَّ هذه الجملة لا تُنْبئ عن معنى، لكنَّها بمجرد أنْ تُرتَّبَ ترتيباً نحوياً سليماً، يُوضَع فيه الفعل مجاوراً للفاعل وحرف الجرِّ لصيقاً للمجرور، وهذه الكلمات ما يتحقق لها سلامة النَّحو حتى يأتي المعنى بالضرورة واضحاً، ولولا النَّحو ما عرفنا المراد من قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ **وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ**﴾[3]وقوله تعالى:﴿ **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾[4]....كل هذا يؤكد لنا الصِّلة القوية التي تربط بين النَّحو والدَّلالة».[5]

وخلاصة هذا أنَّ النَّحو والدَّلالة هما وَجْهَانِ لِعُمْلَةٍ واحدة، فلا يمكننا أنْ ندرك المعاني في غياب أيِّ أحد منهما، فالألفاظ لا تنفصل عن معاني الجمل بل هي كلٌّ متكامل فيما بينها وصدق في ذلك الجرجاني إذ يقول: «إنَّ الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتُعْرَف معانيها في أنفسها، ولَكِنْ لأنْ يُضَمَّ بعضها

[1]–دراسات في الدلالة والمعجم، د.رجب عبد الجواد إبراهيم، دار غريب، القاهرة، د–ط، 2001، ص 17.

[2]–سورة فاطر ، الآية: 28.

[3]–سورة البقرة، الآية: 124.

[4]–سورة التوبة ، الآية: 3.

[5]–دراسات في الدلالة والمعجم، رجب عبد الجواد إبراهيم، ص18.

إلى بعض، فيُعْرف فيما بينها فوائد وهذا علمٌ شريف، وأصل عظيم، والدَّليل على ذلك إنْ زَعَمْنَا أنَّ الألفاظ التي هي أوضاع اللغة إنَّما وُضِعَت ليُعْرَف بها معانيها في أنفسها، لأدَّى ذلك إلى ما لا يَشُكُّ عاقلٌ في استحالتهِ».[1]

ومِنْ هذا نرى أنَّ الألفاظ هي خادمةٌ المعاني والمعنى خادمٌ للألفاظ أو بمعنى آخر يمكننا القول إنَّه لا يمكن استغناء أحدهما عن الآخر وهذا ما جسَّده عبد القاهر الجرجاني من خلال نظريته الموسومة بنظرية النَّظم.

ومِنَ الدِّراسات الأخرى التي استجابت للتساؤلات التي طُرِحَتْ حَوْلَ علاقة الدَّلالة بالنَّحو ما قدَّمه محمد حماسة عبد اللَّطيف إذ يقول: «ومِنْ هُنَا كانت ضرورة البحث في التقاء النَّحو والدَّلالة، غير أنَّني قَصدتُ منه إلى الأمرين: أوَّلهُمَا الكشف عن هذا الجانب المهم في تراثنا النَّحوي، ومَدَى اهتمام علمائنا القدماء به، وثانيهما أنْ يكون هذا البحث، وهذا هو الغرض الأهم مدخلاً لدراسة المعنى النَّحوي الدَّلالي، حتى يعود للنَّحو العربي دوره الفعَّال في فهم النَّص وكشفه، وقد كان النَّحو العربي منذ نشأته الأولى مُهْتَماً بالمعنى، يَعْتَدُّ به وبدوره في التقعيد، وهناك تفاعل مستمر بين الوظيفة النَّحوية والدَّلالة المعجمية للمفرد الذي يشْغُل هذه الوظيفة، ويشكِّل هذا التَّفاعل بينهما، مع الموقف المعيَّن، المعنى الدَّلالي للجملة كلَّها».[2]

ويُرْدِفُ محمد حماسة عبد اللَّطيف ما ذكره، مركزاً بذلك على الدَّور الأساس الذي تؤديه الجملة، من ناحية التركيب النَّحوي وكذا الألفاظ الدَّلالية الموظَّفة لذلك الغرض فيذكر: «والجملة هي الغاية الأولى لكل نظام نحوي إذ يعمل على كشف تركيبها، ويحاول أنْ يربط بين الصورة الصوتية المنطوقة لها والمعنى المراد منها من خلال النِّظام العقلي الذي يحكمها».[3] إضافةً إلى حديثه عن فحوى الدِّراسات التي تطرَّقتْ إلى هذا النَّوع من البحث في العلاقات اللُّغوية التي اقترنت بها أسماء الدَّارسين في العصر الحديث مثل كل من: إبراهيم أنيس وأحمد مختار عمر، فيقول: «ومع أهمية البحث في هذا الجانب وضرورته في واقع الأمر، فإنَّنا لا نتكلم بالمفردات بل بالجُمَلْ، ودَلالة المفرد المعجمية تتوقف على استعماله في تراكيب مختلفة، أيْ في علاقات نحوية حتى إنَّ بعض علماء اللغة المحدثين يرى أنَّ معنى كلمة ما لا يمكن تحديده إلاَّ بمعرفة مُعَدل الاستعمالات اللغوية من ناحية ومعدل استعمالات الأفراد والفئات في مجتمع واحد من ناحية أخرى، ومعدل الاستعمالات اللغوية؛ يعني حصر التراكيب التي ترد فيها الكلمة، أيْ أنَّه يريد أنْ يقول: الوصول إلى المعنى الحقيقي للكلمة يكاد يكون مستحيلا، ولذلك تبقى الحاجة إلى البحث في الدَّلالة التركيبية أو المعنى النَّحوي الدَّلالي مَطْلَباً قَائِماً مُلِحّاً».[4]

---

[1] –معنى المعنى عند عبد القادر الجرجاني، عطية أحمد أبو الهيجاء، دار الخليج ، عمَّان، ط1، 2009، ص140.

[2] –النَّحو والدَّلالة، مدخل لدراسة المعنى النَّحوي الدَّلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط1، 1420هـ/ 2000م، ص19.

[3] – المرجع نفسه، ص20.

[4] – النَّحو والدَّلالة، مدخل لدراسة المعنى النَّحوي الدَّلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، ص22.

وفي الأخير نستنتج أنَّ الدَّلالة والنَّحو أو علم الدَّلالة وعلم النَّحو تجمعهما علاقة وثيقة، حيث أنَّه لا يمكننا الفصل بينهما، فكلاهما يحتاج الآخر،فعلم الدَّلالة يهتم بمعاني المفردات كل واحدة على حدى، أمَّا علم النَّحو يهتم بمعاني المفردات داخل جملة أو تركيب واحد، فغاياتها واحدة وهي التوصل إلى المعاني التي تحملها المفردات والتراكيب على حدٍّ سواء.

الفصل الثاني:

التراكيب النحوية لآيات الأحكام ودلالتها في سورة البقرة.

في هذا الفصل التطبيقي ارتأينا أنْ نستخرج بعض الآيات التي تضمنت الأحكام الشرعية الواردة في سورة البقرة حيث عمدنا في هذا الجانب إلى كتابة الآيات التي دلَّت في فحواها على أحكام شرعية، ثم وقفنا بعد ذلك عند ما اقتضته هذه الأحكام، وذلك بالنظر لما ذهب إليه علماء أصول الفقه وجمهور العلماء، وصولاً بما تقدم إلى الإشارة إلى الجانب الدَّلالي لألفاظ سياق الآيات حسب ما جاء به علماء الأصول، كما تناولنا في هذا المقام دراسة التركيب النَّحوي، وذلك بالوقوف على إعراب بعض ألفاظ الآيات الدَّالة على الأحكام الشرعية كما هو مبيَّنٌ على النَّحو التَّالي:

أولاً: التَّعريف بالسورة، تسميتها، فضلها:

1-التعريف بالسورة:

من التعاريف المشهورة لسورة البقرة نذكر بأنَّها« السورة الثَّانية في ترتيب المصحف الشَّريف، وهي سورة مدنية أي نزلت بالمدينة المنورة وآياتها مائتان وست وثمانون وقد اشتملت السورة الكريمة على أغلب الأحكام الشرعية في العقيدة والعبادات والمعاملات والأخلاق، كما تحدثت عن بدء الخليقة فذكرت قصة آدم-عليه السلام- وتناولت بالإسهاب الحديث عن أهل الكتاب وبخاصة بني إسرائيل وهم اليهود في المدينة المنورة، لأنَّهم كانوا مجاورين للمسلمين في المدينة ونبَّهت المسلمين بالحذر منهم ومن أساليبهم الخبيثة وغدرهم، كما تناولت المنهج الرَّباني والتشريع الإسلامي الذي تسير عليه الدَّولة الإسلامية الحديثة مثل أحكام الصلاة والصوم والحج والعمرة وأحكام الجهاد في سبيل الله وشؤون الأسرة وما يتعلق بها وجريمة الرِّبا وحذَّرت من أهوال يوم القيامة، ودعت إلى التوبة والإنابة إلى الله-تعالى- وختمت بالدعاء الكريم»[1]

وعن تسميتها بالفسطاط يقول الإمام أبي محمد عبد الله بن أسعد بن عليٌّ اليمني اليافعي الشَّافعي سمِّيت بالفسطاط «لاجتماع كثير من الآيات والعجائب والأحكام والقصص فيها لأنَّ الفسطاط مجتمع أهل البلد حول جامعها وكل مدينة جامعة في وسطه فهي فسطاط ومنه قيل لِمَصر فسطاط والفسطاط بيت من الشِّعر وتُسمَّى سنام القرآن لقوله عليه الصلاة والسلام: (لكل شيء سنام وسنام القرآن سورة البقرة)[2]»[3]

2-التسمية: من التسميات التي أطلقت على سورة البقرة "الفسطاط"[4] وعِدَّة تسميات أخرى ولعلَّ ما ذكره محمد عليّ الصابوني في هذا الشأن يحتاج الإشارة إليه فيقول: «سمِّيت السورة الكريمة "سورة البقرة" إحياءً لذكرى

---

[1]-تفسير آيات الأمثال والحكم في القرآن الكريم، محمد حسين سلامة، دار الفكر العربي، القاهر، ط1، 1430هـ،2009م، ص7.

[2]- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تح: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ،1999م، ج1، ص150.

[3]-الدُّر النَّظيم في خواص القرآن العظيم، الإمام أبي عبد الله بن أسعد بن علي اليمني اليافعي الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ، 2000م، ص15.

[4]-ينظر: المرجع نفسه، ص15.

تلك المعجزة الباهرة، التي ظهرت في زمن موسى الكليم، حيث قُتِل شخص من بني إسرائيل ولم يعرفوا قاتله، فعرضوا الأمر على موسى لعلَّه يعرف القاتل، فأوحى الله تعالى إليه بأمرهم بذبح بقرة، وأنْ يضربوا الميت بجزءٍ منها فيحيا بإذن الله ويخبرهم عن القاتل، وتكون برهاناً على قدرة الله جلَّ وعلا في إحياء الخلق بعد الموت.»[1]

3-فضلها: يتمثل فضل هذه السورة فيما أورده الصابوني في كتابه قائلاً: «عن رسول الله صلى الله عليه وسلَّم أنَّه قال: «لا تجعلوا بيوتكم مقابر، إنَّ الشيطان ينفر من البيت الذي تُقرأ فيه سورة البقرة»[2] وقال صلَّى الله عليه وسلَّم: «اقرءوا سورة البقرة، فإنَّ أَخْذَها بركة، وتركها حسرة، ولا يستطيعها البطلة»[3] يعني السحرة.»[4]

وبالتالي فإنَّ لسورة البقرة فضلٌ كبيرٌ وفوائد جمَّة تعود على الإنسان بالحفظ فهي تقيه من همزات الشيطان وكيد السحرة والمشعوذين.

وبعد أنْ أتينا على التعريف بالسورة وتسميتها، فضلها نمر إلى دراسة دلالة بعض التراكيب النَّحوية لآيات الأحكام الواردة في هذه السورة الكريمة في الجدول التالي:

الآية	مناسبة نزولها	حكم الآية ودلالة تركيبها
قال الله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[5]	ورد في كتاب النيسابوري أنَّ سبب نزول قوله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ﴾ «قال الكلبي عن أبي صالح بن ابن عباس: نزلت في رؤساء اليهود وعلمائهم، كانوا يصيبون من سلفتهم الهدايا والفضول، وكانوا يرجون أنْ يكون النَّبي المبعوث	من الأحكام الواردة في هذه الآية مايلي:«الحكم الأول: هل هذه الآية خاصة بأحبار اليهود والنصارى؟ الآية الكريمة نزلت في أهل الكتاب من أحبار اليهود، وعلماء النصارى، الذين يكتمون صفات النَّبي عليه الصلاة والسَّلام كما دلَّ على ذلك سبب النُّزول،

[1] -صفوة التفاسير، محمد عليّ الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، ط4، 1402هـ، 1981م، ج1، ص30.

[2] -سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي السلمي، تح: أحمد شاكر وآخرون، دار إحياء الثرات العربي، بيروت،ج5، ص157.

[3] -الجامع بين الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح الحميدي، تح: عليّ حسين البواب، دار ابن حزم، لبنان، بيروت، ط2، 1423هـ، 2002م، ج3، ص354.

[4] -صفوة التفاسير، محمد عليّ الصابوني، ج1، ص30.

[5] -سورة البقرة، الآية: 159.

	منهم، فلما بُعِثَ من غيرهم خافوا ذهاب مأكلتهم وزوال رياستهم، فعمدوا إلى صفة محمد صلَّى الله عليه وسلَّم فغيَّروها ثمَّ أخرجوها إليهم، وقالوا: هذا نعت النَّبي الذي يخرج في آخر الزمان، لا يشبه نعت هذا النَّبي الذي بمكة فإذا نظرت السلفة إلى النَّعت المتغيَّر وجدوه مخالفاً لصفة محمد صلَّى الله عليه وسلَّم فلا يتَّبعونه.»[1]	ولكنَّها تشمل كل كاتم لآيات الله، مُخْفٍ لأحكام الشريعة.»[2] أمَّا بالنسبة للحكم الثاني فهو: هل يجوز أخذ الأجر على تعليم القرآن وعلوم الدِّين؟ يقول صاحب تفسير آيات الأحكام أنَّ «العلماء استدلُّوا من قوله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾[3] الآية على أنَّه لا يجوز أخذ الأجر على تعليم القرآن، أو العلوم الدِّينية، لأنَّ الآية أمرت بإظهار العلم ونشره وعدم كتمانه، ولا يستحق الإنسان أجراً على عملٍ يلزمه أداؤه، كما لا يستحق الأجر على الصلاة، لأنَّها قُربة وعبادة لذلك يُحْرَم أخذ الأجرة على تعليمها.»[4] وفي هذا الصَّدد نجد تأكيداً على ضرورة تبليغ العلم ونشره حتَّى لو اقتضى ذلك عدم استحقاق الأجر على ذلك. أمَّا من النَّاحية التركيبية النَّحوية فقد عمدنا إلى إعراب بعض المفردات التي تضمَّنتها الآية الكريمة، وقبل الإعراب يجب علينا تحديد نوع

[1]-أسباب النُّزول، أبي الحسن عليّ بن أحمد الواحدي النيسابوري، الشركة الجزائرية اللبنانية، ط1، 1427هـ-2006م، ص35.

[2]-تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد علي الصابوني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ، 1999م، ج1، ص106.

[3]-سورة البقرة، الآية: 159.

[4]-تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد عليّ الصابوني، ج1، ص106،107.

		الكلمة ونوع الجملة، فنوع الجملة في الآية الكريمة اسمية وسنشرع في إعراب بعض مفرداتها كالآتي: «إنَّ الذين يكتمون: إنَّ: حرف مشبَّه بالفعل يفيد التوكيد. الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محلٍّ نصب اسم "إنَّ" و"يكتمون" فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنَّه من الأفعال الخمسة. الواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. وجملة يكتمون صلة موصول لا محلَّ لها من الإعراب.ما أنزل الله من الكتاب: ما: اسم موصول بمعنى "الذي" مبني على السكون في محلٍّ نصب مفعول به. أنزل: فعل ماض مبني على الفتح. الله: فاعل مرفوع للتعظيم بالضمة. وجملة أنزل الله صلة الموصول لا محلَّ لها من الإعراب. والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب المحل لأنَّه مفعول به. والتقدير: ما أنزله. من كتاب: جار ومجرور متعلق بحال محذوفة من الموصول "ما"و"مَنْ" بيان.»[1] ومن هنا تتضح لنا المعاني التي ترمي إليها هذه الآية الكريمة فالإعراب يُسهم في إبراز المعاني فهو من أهم الخصائص التي تميز اللغة العربية عن غيرها من اللغات

[1]-الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر، د،ط، ج1، ص220، 221.

		السَّامية بما فيها القرآن الكريم الذي يتسم ببراعة العبارات والألفاظ على حدٍّ سواء. أمَّا بخصوص الجانب الدَّلالي لهذه الآية نجد علماء الأصول يُقِرُّون قضية العموم والخصوص وهذا من خلال قولهم: «أنَّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب والآيات وردت عامة بصيغة اسم الموصول ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾ لذلك تَعُمْ»[1] ويضيف أبو حيَّان من خلال كتابه قائلاً: «والأظهر عموم الآية في الكاتمين، وفي النَّاس وفي الكتاب وإنْ نزلت على سبب خاص، فهي تتناول مَنْ كتم علماً أو دين الله، يُحتاج إلى بثِّه ونشره.»[2] وصدق رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم إذ يقول: «مَنْ سُئل علمٌ ثمَّ كتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار»[3] فالمسلم ملزمٌ بنشر العلم وعدم كتمانه «وقد دلَّت الآية على لُزُمِ إظهارِ العلم، وترك كتمانه، فهي دالَّة على امتناع جواز أخذ الأجرة عليه، إذ غَيْرُ جائز استحقاق الأجر على ما عليه

[1]-تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد عليّ الصابوني، ج1، ص106.

[2]-المصدر نفسه، ص106.

[3]-سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، ج5، ص29.

		فعله، ألا ترى أنَّه لا يجوز استحقاق الأجر على الإسلام؟!»[1] ومن بين المعاني المستشَفَّة من هذه الآية أنَّ «الذين يخفون ما أنزلناه من الآيات البيِّنات، في الدَّلائل الواضحة التي تدلُّ على صدق محمد صلَّى الله عليه وسلَّم وعلى أنَّه رسول الله، ويتعمدون أنْ يكتموا أمر البِشارة به عليه السَّلام مع أنَّهم يعلمون حق العلم بأوصافه، لأنَّهم يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾[2] هؤلاء الكاتمون لأوصاف الرسول، المتلاعبون بأحكام الدِّين، المحرِّفون للتوراة والإنجيل، يستحقون الطرد والإبعاد من رحمة الله، ويستوجبون اللَّعنة من الملائكة والنَّاس أجمعين، إلاَّ من تاب عن كتمانه، وأصلح أمره بالإيمان بمحمد صلَّى الله عليه وسلَّم، وبيَّن ما أوحاه الله تعالى إلى أنبيائه، فلم يكتمه ولم يُخْفِه، فهؤلاء يتوب الله عليهم، ويفيض عليهم مغفرته ورحمته، وهو جلَّ ثناؤه كثير التوبة على العباد، يتغمَّدهم برحمته،

[1]-تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد عليّ الصابوني، ج1، ص106، 107.

[2]-سورة الأعراف، الآية :157.

		ويشملهم بعفوه، ويصفح عمَّا فرط منهم من السيئات»[1] وبذلك فإنَّ هذا الحكم تضمَّن أولئك الذين كتموا أحكام الدِّين وحرَّفوا التوراة والإنجيل وبهذا استحقُّوا الإبعاد من رحمة الله باستثناء من تاب عن كتمان العلم.
قال الله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾[2]	جاء في كتاب أسباب النُّزول للواحدي أنَّ سبب نزول هذه الآية «قال الشعبي: كان بين حيَّين من أحياء العرب قتال، وكان لأحد الحيَّين طول على الآخر، فقالوا: نَقتُل بالعبد منَّا الحُرَّ منكم، وبالمرأة الرجل، فنزلت هذه الآية.»[3]	من أبرز الأحكام الواردة أو المتضمَّنة في هذه الآية يذكر صاحب تفسير آيات الأحكام أنَّ هذه الآية تحوي عدَّة أحكام شرعية منها:«الحكم الأول: هل يقتل الحر بالعبد، والمسلم بالذِّمي؟ اختلف الفقهاء في الحرِّ إذا قتل عبداً، والمسلم إذا قتل ذميّاً هل يُقتلان بهما أم لا؟ فذهب الجمهور المالكية والشَّافعية والحنابلة إلى أنَّ الحُرَّ يُقْتل بالعبد، وكذلك المسلم يُقْتل بالذِّمي، واستدلَّ كل من المذهبين بأدلة تخدم آراءه التي يصبوا إلى تثبيتها. أمَّا بالنسبة للحكم الثاني فيتمثل في: هل يُقتل الولد إذا قتل ولده؟ قال الجمهور: لا يقتل الوالد إذا قتل ولده، لما

[1]-تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد عليّ لصابوني، ج1، ص104، 105.

[2]-سورة البقرة، الآية: 178.

[3]-أسباب النزول، أبي الحسن عليّ بن أحمد الواحدي النيسابوري، ص36.

		رُوِي عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّه قال: «لا يُقتل والدٌ بولده.»[1] »[2] ويورد في الشَّأن نفسه تُلَّةٌ من جهابذة العلماء أقوال متباينة فيما بينهم فمنهم من يقول بقتل الوَالِد ومنهم من لا يُقِّر بذلك.»[3] من خلال ما سبق نرى أنَّ هذه المسألة وهذا الحكم بالتحديد شهد تبايناً بين المذاهب الفقهية الأربعة فكلٌ منها دعم آراءه ببراهين يرى هو بأنَّها الصَّواب أو القريبة من الصَّواب.أمَّا الحكم الثالث فهو: «هل تُقتل الجماعة بالواحد؟ اختلف الفقهاء في الجماعة إذا اشتركوا في قتل إنسان هل يُقتلون به؟ على مذهبين مذهب الجمهور والأئمة الأربعة: أنَّ الجماعة يقتلون بالواحد.مذهب الظاهرية ورواية عن الإمام أحمد: أنَّ الجماعة لا تُقتل بالواحد.»[4] فكلٌ من المذهبين استدلَّ وبرهن بأدلة على آراء أصحابه ووُجهات نظرهم القائلين بها. الحكم الرَّابع الوارد في هذه الآية الكريمة هو: «كيف يُقتل

[1]-أحكام القرآن، أحمد بن عليّ الرازي الجصَّاص أبو بكر، تح: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1، ص178.

[2]-تفسير آيات الأحكام من القرآن، الصَّابوني، ج1، ص167.

[3]-ينظر:المصدر نفسه، ص 127، 128.

[4]-المصدر نفسه، ص127، 128.

		الجاني عند القصاص؟ بمعنى أنْ يُقتل الجاني بنفس الكيفية التي قَتل بها المجني عليه وفي معنى حديثٍ للرسول صلَّى الله عليه وسلم العين بالعين والسِّنُّ بالسِّنِّ والجروح قصاص.»[1] أمَّا المذهب الثاني فيتمثل في مذهب أبي حنيفة كما ذُكِرَ في أحد التفاسير أنَّه: «ذهب أبو حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى عنه إلى القتل لا يكون إلاَّ بالسَّيف، لأنَّ المطلوب بالقصاص إتلاف نفس بنفس، واستدلُّوا بحديث لا قود إلاَّ بالسَّيف وحديث النَّهي عن المُثْلة، وحديث إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذِّبحة وقالوا: إذا ثبت حديث أنس كان منسوخاً بالنَّهي عن المُثْلة.»[2] يُعتبر ما جاء في رواية أحمد وأبي حنيفة مخالفاً للرَّأي السَّابق، فهؤلاء يرون أنَّ القتل لا يُشترط فيه المثل مستدلِّين بحديث الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم الذي يقول فيه: «إذا قتلتم فأحسنوا القتل».ومن خلال كل هذه الآراء والأحكام التي احتوتها الآية الكريمة واختلاف العلماء في استنباطها إنَّما هو رحمة للعباد مصداقاً لقوله صلَّى الله عليه وسلَّم

[1]-يتظر: تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد علي الصابوني، ج1، ص129.

[2]-المصدر نفسه، ص129.

		في معنى حديثه اختلاف أمتي رحمة.»[1] أمَّا من حيث الوجهة التركيبية النَّحوية للآية الكريمة نجد أنَّ إعراب هذه التراكيب أو الجمل المكوِّنة لهذه الآية حسب ما ذُكِر في كتب إعراب القرآن الكريم حيث يُورد صاحب كتاب الإعراب المفَّصل لكتاب الله المرتَّل قائلاً: «يأيُّها الذين ءامنوا: يا: أداة نداء. أيُّ: منادى مبني على الضَّم في محلٍّ نصب. ها: للتنبيه زائدة. الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محلٍّ نصب بدل من "أيُّ". ءامنوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة. والواو ضمير متصل في محلٍّ رفع فاعل. والألف: فارقة وجملة "ءامنوا" صلة الموصول.كتب عليكم القصاص: كتب: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح. عليكم: جار ومجرور متعلق بكُتِب والميم علامة جمع الذكور. القصاص نائب فاعل مرفوع بالضمة في آخره أي اسم ما لم يسمَّ فاعله.في القتلى الحُرّ بالحُر: جار ومجرور متعلق بكُتب. وعلامة الجر في الاسم: الكسرة المقدَّرة على الألف للتعذر. الحر: مبتدأ مرفوع بالضمة. بالحر: جار ومجرور متعلق

[1] – ينظر: تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد علي الصابوني، ج1، ص130.

		بخبر محذوف تقديره: يقتل والجملة الاسمية "الحُر بالحر" في محلِّ رفع بدل من المبدل منه "القصاص". »[1] أمَّا فيما يخص الجانب الدَّلالي للآية نجد علماء التفسير قد أعطوا هذا الجانب اهتماماً كبيراً من خلال ما ألَّفوه من كتب ومن هؤلاء نذكر محمد علي الصَّابوني من خلال تفسيره إذ يقول: «يقول الله جلَّ ثناؤه ما معناه: يا أيُّها الذين امنوا فُرِض عليكم أن تقتصُّوا للقتيل من قاتله، ولا يبغين بعضكم على بعض، فإذا قُتِل الحُرُّ الحُرَّ فاقتلوه فقط، وإذا قَتل العبدُ العبدَ فاقتلوه به، وإذا قَتَلت الأنثى الأنثى فاقتلوها بها، مثلاً بمثل بالعدل والمساواة، ودعوا الظلم الذي كان بينكم فلا تقتلوا بالحُرِّ أحراراً، وبالعبد حُرّاً وبالأنثى رجالاً، فإنَّ ذلك ظلمٌ وعدوان، واستعلاء وطغيان، فمَنْ تَرك شيء من القصاص إلى الدِّية، فليحسن الطَّلِب في الطَّلب من غير إرهاقٍ ولا تعنيف، وليحسن الدافع في الأداء من غير مماطلة ولا تسويف، ذلك الذي شرَّعته لكم –أيُّها المؤمنون– من العفو إلى الدِّية، تخفيف من ربكم ورحمة خفَّفَ به

[1]–الإعراب المفصَّل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، ج1، ص227.

		عنكم ليظهر فضله عليكم، على عكس مَن سبقكم من اليهود حيث لم يكن في شرعهم إلاَّ القصاص، فمن تجاوز منكم بعد أخذ الدِّية، وقتل القاتل، فله عذاب أليم عند الله، لأنَّه ارتكب جريمة بنقضه العهد وغدره بالقاتل بعد أنْ أعطاه الأمان، وأخذ منه المال.»[1] فمِنْ رحمة الله تعالى بعباده أنْ خفَّف عليهم من العفو في القصاص إلى الدِّية وهذا على عكس مَنْ سَبق من اليهود، حيث لم يكن في شرعهم إلاَّ القصاص وفي هذا توَّعد الله سبحانه وتعالى الذين يتجاوزون حدوده بارتكابهم جريمة خيانة العهد والغدر بالقاتل بعد أخذ الدِّية بالعذاب الأليم. وأمَّا بخصوص قضية العموم والخصوص فإنَّ الآية جاءت بدلالة العموم لأنَّها وردت بصيغة اسم الموصول ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ ومعنى ذلك عموم المؤمنين. والدلالة العامة من هذا كله هي أنَّ الله جلَّ شأنه حثَّ المسلم وألزمه بأنْ يقيم الحدود أو القصاص لقوله تعالى ومَنْ يتعدَّى حدود الله فقد ظلم نفسه لِما في ذلك من منفعة ومصلحة وحفظ

[1]-تفسير آيات الأحكام ن القرآن، محمد عليّ الصَّابوني، ج1، ص120، 121.

		لنفوس النَّاس، فالنَّفس حق ولا يمكن الاستهزاء بها بأي حال من الأحوال فقد راعى الإسلام هذا الحق وحفظه للبشرية جمعاء.
قال الله تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾[1]	جاء في أسباب النزول للنيسابوري أنَّه قال: «قال الكلبي عن أبي صالح، عن ابن عبَّاس: نزلت هذه الآيات في صلح الحديبية، وذلك أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم لما صَدَّ عن البيت هو وأصحابه، نحر الهدي بالحديبية، ثمَّ صالحه المشركون على أنْ يرجع عامه ثمَّ يأتي العام المقبل على أنْ يُخْلوا له مكة ثلاثة أيَّام، فيطوف بالبيت ويفعل ما يشاء، وصالحهم رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فلمَّا كان العام المقبل تجهَّز رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وأصحابه لعمرة القضاء، وخافوا أنْ لا تفي لهم قريش بذلك، وأنْ يصدُّوهم عن المسجد الحرام ويُقاتلهم، وكره أصحابه قِتالهم في الشَّهر الحرام في الحرام، فأنزل الله تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ يعني قريشاً.»[2]	من أبرز الأحكام المستنبَطة من هذه الآية ما يلي: «الحكم الأول: متى فُرِض الجهاد على المسلمين؟ لم يختلف العلماء في أنَّ القتال قبل الهجرة كان محظوراً على المسلمين، بنصوص كثيرة في كتاب الله تعالى، منها قوله تعالى: ﴿ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ ﴾[3] ... وأمثال هذه الآيات كثير تدلُّ على أنَّ المؤمنين كانوا منهيين عن قتال أعدائهم، وهناك نصوص صريحة بالكفِّ عن القتال في القرآن الكريم، وروى ابن جرير بسند عن ابن عبَّاس أنَّه قال: إنَّ عبد الرحمان بن عوف وأصحاباً له أتوا النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم فقالوا: يا رسول الله كنَّا في عزٍّ ونحن مشركون فلمَّا ءامنَّا صرنا أذلة! فقال عليه السَّلام: إنِّي أُمِرتُ بالعفو فلا تُقاتلوا، فلمَّا حوَّله الله إلى المدينة، أُمر بالقتال فكفُّوا فأنزل الله تبارك

[1]-سورة البقرة، الآية:190.

[2]-أسباب النُّزول، أبي الحسن عليّ بن أحمد الواحدي النيسابوري، ص39، 40.

[3]-سورة المائدة، الآية: 13.

		وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ ﴾»[1] جاء في هذه الآية أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم عندما سُئل عن القتال فأجاب بقوله أنَّه مأمور بالعفو عندما كان بمكة ولما هاجر إلى المدينة أُمر فيها بالقتال فيما كانوا هم قد كفُّوا عن القتال حِيال ذلك.وأمَّا بالنسبة للحكم الثاني فيتمثل في: «ما هي أول الآيات في تشريع القتال؟ اختلف السلف في أول آية نزلت في القتال، فَرُوي عن الربيع بن أنس وغيره أنَّ أول آية نزلت هي قوله تعالى:﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُم ﴾[2] نزلت بالمدينة، فكان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يُقاتل من قاتله ويَكفُّ عمَّن كفَّ عنه. ورُوِيَ عن جماعة من الصحابة منهم أبو بكر الصدِّيق وابن عبَّاس وسعيد بن جبير أنَّ أوَّل آية نزلت في القتال هي قوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾[3] وقال أبو بكر بن العربي: والصحيح أنَّ أول آية نزلت آية الحج ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ ﴾ ثمَّ نزل ﴿وَقَاتِلُوا

[1]-ينظر: تفسير آيات الأحكام من القرآن، الصابوني، ج1، ص161.

[2]-سورة البقرة، الآية:190.

[3]-سورة الحج، الآية:39.

		فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ فكان القتال إذناً ثمَّ أصبح بعد ذلك فرضاً، لأنَّ آية الإذن في القتال مكيَّة، وهذه الآية مدنية متأخرة»[1] والظاهر أنَّ هذه الآية الكريمة حدث فيها خلاف بين العلماء والفقهاء فكلٌ حسب وُجهة نظره التي يراها فسَّر الآية من خلال معارفه ومعلوماته التي اكتسبها. الحكم الثالث: هل يُباح القتال في الحُرُم؟ إنَّ من الأدلة التي استند عليها العديد من العلماء على حرمة القتال في الحُرُم ما أورده الصَّابوني في مضانِّ تفسيره قائلاً: «دلَّ قوله تعالى:﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ﴾[2] على حُرمة القتال في الحُرُم، إلاَّ إذا بدأ المشركون بالعدوان، فيُباح لنا قتالهم دفعاً لشرِّهم وإجرامِهم، ولا يجوز لنا أنْ نبدأهم بالقتال عملاً بالآية الكريمة، وعلى هذا تكزن الآية محكمة غير منسوخة.»[3] حثَّ الله سبحانه المؤمنين على عدم قتال المشركين في المسجد الحرام إلاَّ إذا بدؤهم بذلك عملاً بما اقتضته الآية الكريمة. وقد اختلف العلماء في أنَّ

[1]-تفسير آيات الأحكام من القرآن، الصابوني، ج1، ص162، 163.

[2]-سورة البقرة، الآية: 191.

[3]-يُنظر : تفسير آيات الأحكام من القرآن، الصابوني، ج1، ص163.

		هذه الآية محكمة أو منسوخة فكلٌ عرض براهين وأدلَّة يثبت بها صحة قوله ونستدلُّ لهذا بقول العلاَّمة القرطبي حيث يقول: «للعلماء في هذه الآية قولان: أحدهما منسوخة، والثاني أنَّها محكمة»[1] ومن العلماء الذين يرون بأنَّ هذه الآية محكمة نذكر مجاهد حيث يقول: «أنَّ الآية محكمة ولا يجوز قِتال أحد في المسجد الحرام إلاَّ بعد أنْ يُقاتل، وبه قال طاوس، وهو الذي يقتضيه نص الآية، وهو الصحيح من القولين، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه.»[2] أمَّا فيما يخص الجانب التركيبي النَّحوي للآية الكريمة ارتأينا أنْ نورد إعراباً مفصلاً لبعض المفردات المكونة لهذه الآية، وذلك بالاستعانة بما جاء به بهجت عبد الواحد صالح إذ يقول: «وقاتلوا في سبيل الله: الواو: عاطفة. قاتلوا: معطوفة على "اتقوا" في الآية الكريمة السابقة وتعرب إعرابها في سبيل جار ومجرور متعلق بقَاتلوا. الله لفظ الجلالة: مضاف إليه مجرور للتعظيم أي بسبب نصرة طريق الله. الذين يقاتلونكم: الذين:

[1]-روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد علي الصابوني، مكتبة الغزالي مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، ط3، 1400هـ،1980م، ج1، ص231.

[2]-تفسير آيات الأحكام من القرآن، الصابوني، ج1، ص163.

		اسم موصول مبني على الفتح في محل نصب مفعول به. يقاتلونكم: فعل مضارع بثبوت النون لأنَّه من الأفعال الخمسة. والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. الكاف: ضمير متصل مبني غلى الضم في محل نصب مفعول به والميم: علامة جمع الذكور وجملة "يقاتلونكم" صلة الموصول لا محل لها. ولا تعتدوا: الواو: عاطفة. لا: ناهية جازمة. تعتدوا: فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه حذف النون لأنَّه من الأفعال الخمسة. الواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل والألف: فارقة. إنَّ الله: إنَّ: حرف مشبه بالفعل يفيد التوكيد. الله لفظ الجلالة: اسم "إنَّ" منصوب للتعظيم بالفتحة.»[1] أمَّا الوجه الدَّلالي للآية نجد أنَّها من ناحية العموم والخصوص فهي عامة وذلك من خلال قوله تعالى قاتلوا فهذه المفردة جاءت بصيغة الجمع فهي عامة تشمل جميع المسلمين وليست خاصة بفئة دون الأخرى ومن المعاني المستقاة من هذه الآية نجد قول الصابوني من خلال ما أعرب عنه: «قاتلوا –أيُّها المؤمنون– في سبيل إعلاء كلمة الله وإعزاز دينه

[1]-الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، ج1، ص247.

		الذين يقاتلونكم من الكفَّار، ولا تعتدوا بقتل الأطفال، والنساء والشيوخ، ممن لا قدرة لهم على القتال، فإنَّ الله يكره البغي والعدوان أيّاً كان مصدره.»[1] وفي السياق نفسه نجد السَّعدي يُورد في تفسيره حيث يقول: «أنَّ هذه الآيات تتضمن الأمر بالقتال في سبيل الله، وهذا كان بعد الهجرة إلى المدينة لما قوي المسلمون للقتال، أمرهم الله به، بعد ما كانوا مأمورين بكفِّ ايديهم، وفي تخصيص القتال ﴿ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ حثَّ على الإخلاص، ونهى عن الاقتتال في الفتن بين المسلمين ﴿ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ أي: الذين هم مستعدون لقتالكم، وهم المكلفون الرِّجال، غير الشيوخ الذين لا رأي لهم ولا قتال. والنَّهي عن الاعتداء، يشمل أنواع الاعتداء كلَّها، مَن قتل مَن لا يُقاتل، من النَّساء، والمجانين والأطفال، والرُّهبان ونحوه والتمثيل بالقتلى، وقتل الحيوانات وقطع الأشجار ونحوها، لغير مصلحة تعود للمسلمين ومن الاعتداء، مُقاتلة

[1]-روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد علي الصابوني، ج1، ص222.

		من تُقبل منهم الجزية إذا بذلوها. فإنَّ ذلك لا يجوز.»[1] الواضح من خلال هذا الحكم أنَّ الله تعالى استثنى في القتال الشيوخ والأطفال والنساء والمجانين كما نهى عن قطع الأشجار وقتل الحيوان وحثَّهم في ذلك على قتال المكلَّفون من الرِّجال.
قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾[2]	إنَّ سبب نزول قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ﴾ «أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الشيرازي قال: حدَّثنا أبو الفضل محمد بن عبد الله خميروية الهروي قال: أخبرنا أبو الحسن عليّ بن محمد الخزاعي قال: حدَّثنا أبو اليمان الحكم بن نافع قال: أخبرني شعيب بن أبي حمزة عن الزهري قال: أخبرني عزة بن الزبير: أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم بعث سرية من المسلمين وأمَّرَ عليهم عبد الله بن جحش الأسدي، فانطلقوا حتَّى هبطوا نخلة، ووجدوا بها عمرو بن الحضرمي في عير تجارية لقريش في يوم بقي في الشهر الحرام فاختصم المسلمون، فقال قائل منهم: لا نعلم هذا اليوم	تضمَّنت الآية الكريمة أحكاماً جاءت بها الشَّريعة الإسلامية حول إباحة القتال في الأشهر الحرم من عدم إباحته متجسدة فيما تلقاه الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم من أسئلة حول ذلك، وقد جاءت أحكام هذه الآية مصاغة بشكل طرح تساؤلات كما جاء في كتاب تفسير آيات الأحكام من القرآن أنَّ: «الحكم الأول: هل يُباح القتال في الأشهر الحرم؟ دلَّت هذه الآية على حرمة القتال في الشهر الحرام، وقد اختلف المفسرون في هل بقيت الحرمة أم نُسِخت؟ فذهب عطاء إلى أنَّ هذه الآية لم تُنْسخ وكان يحلف على ذلك، كما قال ابن جرير: حلف لي عطاء بالله أنَّه لا يَحِلُّ للنَّاس الغزو في الحرم، ولا في

[1]-تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، عبد الرحمان بن ناصر بن السعدي، تح: عبد الرحمان بن معلا اللويحق، مؤسسة الرِّسالة، ط1، 1420هـ،2000م، ص89.

[2]-سورة البقرة، الآية: 217.

	إلاَّ من الشهر الحرام، ولا نرى أنْ تستحلُّوا لطمع أَشَفَيْتُم عليه. فغلب على الأمر الذين يريدون عرض الحياة الدنيا، فشدُّوا على ابن الحضرمي أوَّل قتيل قُتِل بين المسلمين وبين المشركين، فركب وفْدٌ من كُفَّار قريش حتَّى قدموا على النبي صلَّى الله عليه وسلَّم فقالوا: أتُحلُّ القتال في الشهر الحرام؟ فأنزل الله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ... ﴾ إلى آخر الآية.»[1]	الشهر الحرم، إلاَّ على سبيل الدَّفع، وذهب الجمهور إلى أنَّ الآية منسوخة نسختها آية براءة ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾[3] وقد استدلَّ جمهور العلماء بالبراهين التي تعزز وجهة النظر لديهم بأنَّ الآية منسوخة، بالنَّظر إلى أنَّ: «حجة الجمهور أنَّ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم غزى (هوزان) و (ثقيف) بالطائف، وأرسل (أبا عامر) إلى أوطاس ليحارب مَن فيها من المشركين، وكان ذلك في بعض الأشهر الحرم، ولو كان القتال فيهنَّ حراماً لَما فعله النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم.»[4] أمّا عن الحكم الثاني للآية الكريمة فقد دلَّ فيه السؤال على إمكانية إحباط العمل بفعل الرِّدة وذهاب حسنات الإنسان فذكر فيه صاحب كتاب تفسير آيات الأحكام قائلاً: «الحكم الثاني: هل الرِّدة تُحبط العمل وتَذهب بحسنات الإنسان؟ دلَّ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ

[1]-أسباب النزول، أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، ص48.

[2]-سورة التوبة، الآية:5.

[3]-سورة التوبة، الآية:36.

[4]-تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد عليّ الصابوني، ج1، ص86.

		فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ﴾[1] على أنَّ الرِّدة تُحبط العمل، وتضيِّع ثواب الأعمال الصالحة، وقد اختلف العلماء في المرتد هل يُحبِط عمله بنفس الرِّدة، أم بالوفاة على الكفر. »[2]ومن الآراء الفقهية التي استنبطت في هذه المسألة ما ذهب إليه مالك وأبي حنيفة حسب ما ورد في أحد التفاسير: «ذهب مالك وأبو حنيفة إلى أنَّ العمل يُحبط بنفس الرِّدة، فقال الشَّافعي رحمه الله، لا يُبطل العمل إلاَّ بالموت على الكفر، وحجة الشَّافعي قوله تعالى:﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾[3] وقوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾[4] فقد دلَّت الآيتان على أنَّ الكفر مُحبِط للعمل بدون تقييد بالوفاة على الكفر.»[5] أمَّا من حيث الجانب التركيبي للآية الكريمة فقد ارتأينا أنْ نضع إعراباً مفصلاً لبعض مفرداتها، فإعراب «يسألونك: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنَّه من الأفعال

[1]-سورة البقرة، الآية:217.

[2]-تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد عليّ الصابوني، ج1، ص187.

[3]-سورة الزمر، الآية :65.

[4]-سورة المائدة، الآية:5.

[5]-تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد عليّ الصابوني، ج1، ص187.

		الخمسة. الواو: ضمير متصل في محلٍّ رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل في محلٍّ نصب مفعول به. عن الشَّهر الحرام: جار ومجرور متعلق بيسألونك. الحرام: صفة لشهر مجرور بالكسرة بمعنى يسألك المشركون يا محمد أقِتالٌ في شهر رجب. قِتال فيه: بدل من الشَّهر وهو بدل اشتمال مجرور بالكسرة ويجوز تكرار العامل فيه واعتباره مجروراً بعن أي عن قتال. فيه: جار ومجرور متعلق بقتال. قل قتال فيه كبير: قل: فعل أمر مبني على السكون وأصله (قَوَلَ) حذفت واوه لالتقاء الساكنين والفاعل: ضمير مستتر وُجُوباً تقديره: أنت. قتال: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمَّة الظاهرة على آخره. فيه: جار ومجرور »[1] وبذلك نجد أنَّ الجانب الدَّلالي للآية الكريمة يمثِّل لنا دلالة أصلية، وهي تلك الدِّلالة التي نرى أنَّها باعتبار ما يعتقده علماء الأصول تجسد تطابق الصيغة اللفظية، أي؛ دلالة الألفاظ مع ما يفهمه المخاطب، أي ما يدركه السَّامع ويستوعبه منها بدون أي زيادة أو نقصان، ولنا نستوضح معاني دلالات ألفاظ الآية وفق ما

[1]-ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، ج1، ص282، 283.

		ذهب إليه أحد المفسِّرين قائلاً: «يسألك أصحابك –يا محمد– عن القتال في الشَّهر الحرام، أيحلُّ لهم القتال فيه؟ قل لهم: القتال في نفسه أمر كبير، ولكن صدَّ المشركين عن سبيل الله، وعن المسجد الحرام، وكفرهم بالله وإخراجكم من البلد الحرام وأنتم أهله وحُمَاته، كل ذلك أكبر جرماً وذنباً عند الله من قتل من قتلتم من المشركين، وقد كانوا يفتنونكم عن دينكم فذلك أكبر عند الله من القتل، فإن كنتم قتلتموهم في الشَّهر الحرام، فقد ارتكبوا ما هو أشنع وأقبح من ذلك، حيث فتنوكم عن دينكم، والفتنة أكبر من القتل.»[1]
قال الله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾[2]	سبب نزول قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ﴾ أنَّها: « نزلت في عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل ونَفَرٌ من الأنصار أتوا رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فقالوا: افتنا في الخمر والميسر فإنَّهما مَذْهبةٌ للعقل مسلبةٌ للمال، فأنزل الله تعالى هذه الآية.»[3]	اشتملت الآية الكريمة على أحكام أوردها علماء الفقه في الشَّريعة الإسلامية، حيث أُدرجت هذه الأحكام بشكل طرح أسئلة تصبُّ في فحوى الحكم المستخلص منها فنجد: «الحكم الأول: هل الآية الكريمة دالَّة على تحريم الخمر؟ قال القرطبي: في هذه الآية ذم الخمر، فأمَّا التحريم فيعلم بآية أخرى هي آية المائدة ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

[1] –روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد عليّ الصابوني، ج1، ص260.

[2] –سورة البقرة، الآية: 219.

[3] – أسباب النزول، أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، ص48.

		إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴾[1] وعلى هذا أكثر المفسدين. الحكم الثاني: ما هي الخمر وهل هي اسم لكل مسكر؟ اختلف العلماء في تعريف الخمر ما هي؟ فقال أبو حنيفة: الخمر الشراب المسكر من عصير العنب فقط، وأمَّا المسكر من غيره كالشراب من التمر أو الشَّعير، فلا يسمَّى خمراً بل يُسمَّى نبيداً، وهذا مذهب الكوفيين والنخعي والثوري، وابن أبي ليلى»[2] إضافة إلى أننا نجد لجمهور الفقهاء وُجهات نظر وكذلك ما استنبطه مالك والشَّافعي، عِلماً بأنَّ لكل منهما حجج وبراهين تعزز مبدأ الرَّأي الفقهي لهذه الأحكام التي استخلصوها، لذلك فقد «ذهب الجمهور (مالك والشَّافعي وأحمد) إلى أنَّ الخمر اسم لكل شراب مسكر، سواء كان من عصير العنب أو التمر أو الشَّعير أو غيره، وهو مذهب جمهور المحدثين وأهل الحجاز. واستدلَّ الحجازيون وجمهور الفقهاء على أنَّ كل مسكر خمر بما يلي: أولاً: حديث ابن عمر (كل مسكر خمر وكل مسكر حرام).

[1]-سورة المائدة، الآية :90.

[2]-تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد عليّ الصابوني، ج1، ص196.

		ثانياً: حديث أبي هريرة (الخمر من هاتين الشجرتين وأشار إلى الكرم والنَّخلة). ثالثاً: حديث أنس (حُرِّمت الخمر حين حُرِّمت، وما يتخذ من خمر الأعناب إلاَّ قليل، وعامة خمرنا البسر والتمر.»[1] أمَّا عن الحكم الثالث الذي أُستُخْلِص ممَّا دلَّت عليه الآية من خلال ألفاظها، فقد تمثَّل فيما ذهب إليه واتفق عليه العلماء وكذا ما تطرَّق إليه صاحب روح المعاني مجسداً في صياغة السؤال الأتي: «ما هي أنواع الميسر المحرم؟ اتفق العلماء على تحريم ضروب القِمار، وأنَّها من الميسر المحرَّم لقوله تعالى:﴿ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾ فكل لعب فيه ربح لفريق وخسارة لآخر هو من الميسر المحرَّم، سواءٌ كان اللَّعب بالنَّرد أو الشطرنج أو غيرهما وعن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم (إيَّاكم وهاتين اللُّعبتين المشؤمتين فإنَّهما ميسر العجم) وقال صاحب روح المعاني: وفي حكم الميسر جميع أنواع القِمار من النَّرد، والشطرنج، وغيرهما حتَّى أدخلوا فيه لعب الصِّبيان بالجور والكعاب، والقرعة في غير

[1]-تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد عليّ الصابوني، ج1، ص196.

		القسمة وجميع أنواع المخاطرة والرِّهان»[1] وعند الحديث في هذا المقام لا يفوتنا أنْ نُورِد إعراب بعض الألفاظ التي تضمَّنها الحكم الشَّرعي من حيث الجانب التركيبي حيث جاءت لفظة «يسألونك: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنَّه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلٍّ رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل في محلٍّ نصب مفعول به. عن الخمر والميسر: جار ومجرور متعلق بيسألون. والميسر: معطوفة بالواو على (الخمر) وتُعرب إعرابها، بمعنى والمقامره.»[2] ومن هن يتجلَّى لنا دور الإعراب في توضيح المعاني وإبرازها وفهم مغرى الألفاظ والمفردات. أمَّا في الجانب الدَّلالي وبالنظر لألفاظ الآية الكريمة ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ ﴾ فإنَّها من حيث الظاهر تجسد لنا الجانب الخصوصي بالنظر لدلالة الألفاظ، والذي بدوره يُقْصد به العموم أي أصحاب الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم وعامة النَّاس الذين يُوَجِّهون لك الأسئلة التي تتضمن الحكم الشَّرعي الذي تتضمَّنه الآية وفي

[1]-تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد عليّ الصابوني، ج1، ص196.

[2]-الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، ج1، ص285.

		هذا الصَّدد نذكر ما ترتَّب عن الآية من معانٍ تُبؤُ لنا عن متضمَّنات ألفاظها حيث جاء فيها: «يسألك أصحابك يا محمد عن حكم تناول الخمر، وعن حكم الميسر (القِمار) قُل لهم: إنَّ في مقاربة الخمر والميسر إثماً كبيراً، وضرراً عظيماً، وفيهما نفعٌ مادي ضئيل، وضررهما أعظم وأكبر من نفعهما، فإنَّ ضياع العقل وذهاب المال وتعريض الجسد للتلف في الخمر، وما يجره القِمار من خراب البيوت ودمار الأسر، والصَّدِ عن عبادة الله وطاعته، وحدوث العداوة والبغضاء بين اللاعبين، كل ذلك إذا قيس إلى النَّفع المادي التَّافه، ظهر الضرر الكبير الفادح في هاتين الموبقتين الخبيثتين.»[1] فهاتين الرَّذيلتين نهى عنهما الله ورسوله لما في ذلك من تبذير للمال ومفسدة للوقت، فضررهما أشدُّ من نفعهما.
قال الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾[2]	حسب ما أورده عليّ بن أحمد الواحدي النيسابوري فإنَّ الآية الكريمة المتمثّلة في قوله تعالى:﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾ ذكرت فيها أخبارٌ، فقد«أخبرنا أبو عمر محمد بن عبد	لقد استخلص الفقهاء أحكاماً شرعيَّة دلَّت عليها ألفاظ هذه الآية التي بين أيدينا، إلاَّ أننا عند ادراجنا لهذه الأحكام اقتصرنا على ذكر بعضٍ منها، باعتبار أنَّها هي الأخرى وردت في شكل طرح

[1]-تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد عليّ الصابوني، ج1، ص191.

[2]-سورة البقرة، الآية:234.

	العزيز المرزوني في كتابه، أخبرنا الفضل محمد بن الحسين الحدادي، أخبرنا محمد بن يحي بن خالد، أخبرنا اسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال: حدثت عن مقاتل بن حيَّان في هذه الآية: أنَّ رجلاً من أهل الطَّائف قَدِم المدينة وله أولادٌ رجالٌ ونساء، ومعه أبواه وامرأته، فمات بالمدينة، فرفع ذلك إلى النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم فأعطى الوالدين وأعطى أولاده بالمعروف ولم يعط امرأته شيئاً، غير أنَّه أمرهم أنْ يُنفقوا عليها مِن تَرِكة زوجها إلى الحول.»[1]	تساؤلات، «الحكم الأول: هل الآية ناسخة لآية الاعتداد بالحول؟ ذهب جمهور العلماء إلى أنَّ هذه الآية ناسخة لقوله عز وجلَّ: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾[2] فقد كانت العِدَّة حولاً كاملاً، ثمَّ نسخ ذلك بأربعة أشهر وعشر، وهذه الآية وإنْ كانت متقدمة في (التلاوة) على آية الاعتداد بالحول، إلاَّ أنَّها متأخرة في (النزول) فإنَّ ترتيب المصحف ليس على ترتيب النزول بل هو توقيفي فتكون ناسخة، وذهب بعضهم إلى أنَّه ليس في الآية نسخ، وإنَّما هو نُقصان من الحول كصلاة المسافر لما نَقُصت من أربع إلى اثنين لم تكن نسخاً وإنَّما كانت تخفيفاً.»[3] هذا مَا ذهب إليه جمهور العلماء لما أقرُّواْ صدق نسخ الآية، بتقديمهم للشواهد على ذلك من خلال الآية النَّاسخة لها، وكذا مراعاة ترتيب نزول الآية، إلاَّ أنَّ هناك رأي مخالف لا يُقِرُّ بنسخ الآية وإنَّما اعتبر ذلك نقصاً قياساً على الصلاة حيال السفر.«الحكم الثاني: ما هي

[1]-أسباب النزول، أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، ص59.

[2]-سورة البقرة، الآية:240.

[3]-روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد عليّ الصابوني، ج1، ص363.

		عِدَّة الحامل المتوفي عنها زوجها؟ عدَّة الحامل المتوفى عنها زوجها (وضع الحامل) لقوله تعالى: ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾[1] فهذه الآية قد خصَّصت العموم الوارد في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ... ﴾[2] وهذا قول جمهور العلماء ورُوِيَ عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما أنَّ الحامل تعْتدُّ بأبعد الأجلين بمعنى أنَّها إذا كانت حاملاً فوضعت الحمل ولم تنته مُدَّة العِدَّة (أربعة أشهر وعشر) تبقى معتدَّة حتَّى تنتهي المدَّة، وإذا انتهت المدَّة ولم تضع الحمل تنتظر حتَّى وضع الحمل، فإذا قعدت أبعد الأجلين فقد عملت بمقتضى الآيتين، وإنْ اعتدَّت بوضع الحمل فقد تركت العمل بآية عِدَّة الوفاة، والجمع أولى من الترجيح.»[3] وقد استدلَّ جمهور العلماء على أنَّ عِدَّة الحامل وضع الحمل بما ورد في الكتاب المبين «في قوله تعالى: ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ فهذه عامة في المطلَّقة والمتوفى عنها

[1]-سورة الطلاق، الآية:4.

[2]-سورة البقرة، الآية:234.

[3]-تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد عليّ الصابوني، ج1، ص257.

		زوجها، وقد جعل الله العِدَّة فيها بوضع الحمل.»[1] ومن حيث الجانب النَّحوي للآية الكريمة فقد تطرقنا فيه لإعراب بعض الألفاظ الواردة فيها «والذين يتوفُّون منكم: الواو: استئنافية. الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محلٍّ جر مضاف إليه على تقدير وأزواج الذين يتوفُّون: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون والواو ضمير متصل في محلٍّ رفع نائب فاعل، منكم: جار ومجرور متعلق بحال محذوفة من الموصول (الذين) والميم علامة جمع الذكور وجملة (يتوفُّون) صلة الموصول لا محلَّ لها من الإعراب.»[2] فالآية الكريمة عند الحديث عن الجانب الدَّلالي نجد أنَّها كما يرى علماء الأصول قد وردت بألفاظ تفيد العموم باعتبار الاسم الموصول (الذين)، إلاَّ أنَّ المراد هنا هو الخصوص من حيث الوفاة، وفي هذا المقام نستوضح بما أورده الصَّابوني مبرزاً بذلك المعنى الدَّلالي لألفاظ الآية فيذكر أنَّ الله تعالى يقول ما معناه: «الذين يموتون من رجالكم، ويتركون أزواجهم بعد الموت، على هؤلاء الزوجات، أنْ

[1]-المصدر نفسه، ص 258.

[2]-ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، ج1، ص316.

		ينتظرن بأنفسهنَّ أربعة أشهر وعشرة أيَّام، يمكثن في العِدَّة حِداداً على أزواجهنَّ، فلا يتعرضنَّ للخُطَّاب، ولا يتزيَّنَّ ولا يتطيَّبنَ، ولا يخرُجنَ من بيوت أزواجهنَّ ما دُمْنَ في العِدَّة، فإذا انقضت عِدَّتُهنَّ فلا جناح ولا إثم عليكم أيُّها الأولياء في تركهنَّ أنْ يتزوجنَ ويفعلنَ ما أباحه لهنَّ الشَّرع من الزِّينة والتطيُّب، والله عليمٌ بأعمالكم، خبيرٌ بأفعالكم لا تخفى عليه خافية فاتقوه وأطيعوه فيما أمركم به، ومنه الحِدَاد على الأزواج.»[1]
قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾[2]	أمَّا عن سبب نزول هذه الآية ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾ فيتمثَّل في: «أخبرنا محمد بن عبد الرحمان بن محمد بن أحمد بن جعفر قال: أخبرنا أبو عمرو بن حمدان قال: أخبرنا أبو يعلى قال: حدَّثنا أحمد بن الأخنس قال: حدَّثنا محمد بن فضيل قال: حدَّثنا الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عبَّاس: بلغنا والله أعلم أنَّ هذه الآية نزلت في بني عمرو بن عمير بن عوف من ثقيف وفي بني المغيرة من بني مخزوم، وكانت بنو المغيرة يربون لثقيف، فلمَّا أظهر الله تعالى	كغيرها من الآيات، فقد تضمَّنت الآية الكريمة أحكاماً شرعية تجسَّدت في شكل طرح تساؤل، وقد تمَّت الإجابة عن هذا التساؤل بشكل جزئي تدريجي متمثِّل في ثلاث محاور، حسب ما حواه حكم الآية «هل يُبَاح الربا القليل؟ يذهب بعض ضعفاء الإيمان (من مسلمي هذا العصر) إلى أنَّ الرِّبا المحرَّم إنَّما هو الرِّبا الفاحش، الذي تكون النسبة فيه مرتفعة، ويُقصد منه استغلال حاجة النَّاس، أمَّا الرِّبا القليل الذي لا تتجاوز نسبته اثنين أو ثلاثة في المائة فإنَّه غير محرَّم،

[1]-تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد عليّ الصابوني، ج1، ص259.

[2]-سورة البقرة، الآية:278.

	رسوله على مكة وضع يومئذ الرِّبا كلَّه فأتى بنو عمرو بن عمير وبنو المغيرة إلى عتاب بن أسيد وهو على مكة، فقال بنو المغيرة: ما جعلنا أشقى النَّاس بالرِّبا وضع عن النَّاس غيرنا. فقال بنو عمرو بن عمير: صولحنا على أنَّ لنا ربانا فكتب عتاب في ذلك إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فنزلت هذه الآية والتي بعدها.»[1]	ويحتجون بدعواهم الباطلة بأنَّ الله تبارك وتعالى إنَّما حرَّم الرِّبا إذا كان فاحشاً، فالنَّهي إنَّما جاء مشروطاً ومقيَّداً بهذا القيد وهو كونه مضاعفاً أضعافاً كثيرة، فإذا لم يكن كذلك، وإنْ كانت يسيرة فلا وجه لتحريمه.»[2] ولتفصيل ما سبق والتدليل على ما ورد حول إباحة الرِّبا القليل من عدمه فإنَّنا نلمح في هذا الصَّدد أنَّ الكاتب قد تناول إجابات متباينة ممثَّلة بثلاثة فروع: «أولاً: إنَّ قوله تعالى:﴿ أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾[3] ليس قيداً ولا شرطاً، وإنَّما هو لبيان الواقع الذي كان التعامل عليه أيَّام الجاهلية، كما يتضح من سبب النزول وللتشنيع عليهم بانَّ في هذه المعاملة ظلماً صارخاً وعدواناً مبيناً، حيث كانوا يأخذون الرِّبا مضاعفاً أضعافاً كثيرة. ثانياً: إنَّ المسلمين قد أجمعوا على تحريم الرِّبا قليلة وكثيرة فهذا القول يُعتبر خروجاً على الإجماع كما لا يخلو عن جهل بأصول الشريعة الغرَّار، فإنَّ قليل الرِّبا يدعوا إلى كثيره، فالإسلام حين يُحرِّم الشيء يُحرمه(كليّاً) أخذاً بقاعدة (سد

[1]-أسباب النزول، أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، ص59 .

[2]-ينظر: تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد عليّ الصَّابوني، ج1، ص272.

[3]-سورة آل عمران، الآية:130.

		الذرائع) لأنَّه لو أباح القليل منه لجرَّ ذلك إلى الكثير منه، والرِّبا كالخمر في الحرمة فل يقول مسلمٌ عاقلٌ إنَّ القليل من الخمر حلال؟ ثالثاً: نقول لهؤلاء الجهلة (من أنصاف المتعلمين) ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾[1] فلماذا تحتجون بهذه الآية على دعواكم الباطلة، ولا تقرؤون قوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾[3] فالرِّبا محرَّم بجميع أنواعه بالنصوص القطعية، والقليل والكثير في الحرمة سواء.»[4] أمَّا عن الجانب النَّحوي فنشير فيه إلى إعراب بعض ألفاظ الآية:«يا أيُّها الذين ءامنوا: يا: أداة نداء. أي: اسم منادى مبني على الضم في محلِّ نصب. و(ها) زائدة للتنبيه. الذين: اسم موصول مبني على الفتح عطف بيان من (أي). ءامنوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: فارقة وجملة (ءامنوا) صلة الموصول لا محل

[1]-سورة البقرة، الآية:85.

[2]-سورة البقرة، الآية:275.

[3]-سورة البقرة، الآية:278.

[4]-تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد عليّ الصابوني، ج1، ص279.

		لها من الإعراب. اتقوا الله وذروا بمعنى (خافوا) فعل أمر مبني على حذف النون لأنَّ مضارعه من الأفعال الخمسة. الواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. الله لفظ الجلالة: مفعول به على التعظيم منصوب وعلامة نصبه الفتحة. وذروا: معطوفة بالواو على (اتقوا) وتعرب إعرابها أي وأترك ما بقي من الرِّبا: ما اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به، بقي: فعل ماض مبني على الفتح والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، من الرِّبا: جار ومجرور متعلِّق بحال محذوفة من الموصول (ما) و(من) حرف جر وعلامة جر الاسم الكسرة المقدرة على الألف التعذر.»[1] وباعتبار أنَّ دلالة الألفاظ تمثِّل حضور المعنى إذا سُمِع، فإنَّ ألفاظ الآية تُجسِّد لنا، من خلال فعل القراءة أو السَّماع مُرَاد المولى تعالى بواسطة الدَّوال ومدلولاتها التي جاءت في الآية، وبذلك نستشفُّ دلالات الألفاظ التي جاءت في الآية: «من جاءته الموعظة والذكرى، فانتهى عمَّا كان قبل التحريم فإنَّ الله عزَّ وجل يعفو ويغفر له، ولا يؤاخذه عمَّا أُخِذ من

[1]-ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، ج1، ص391.

		الرِّبا، وأمَّا من تعامل بالرِّبا بعد نهي الله عنه فإنَّه يستوجب العقوبة الشَّديدة بالخلود في نار جهنَّم لاستحلاله ما حرَّمه الله.»[1] ومعنى هذا أنَّ الله يعفو عمَّن تاب بعد الذكرى أمَّا من أبى فقد ظلم نفسه.

[1]-تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد عليّ الصابوني، ج1، ص385.

خاتمة

القرآن الكريم رسالة دينيَّة ولغوية في الوقت ذاته، والبحث فيه من أرقى البحوث، ينصُّ في آياته وأسرار إعجازه الدَّلالي النَّحوي على جملةٍ من القيَّم والفضائل التِّي منها استمدَّت العلوم العربية أصولها، ومن أجلها وضعت قوانينها على اعتبار أنَّها وعاء الفكر الإسلامي. ومنه فإنَّ دراسة القرآن الكريم خاصَّة ما يتعلَّق منها بأحد العلوم اللُّغوية التي اشتمل عليها هذا الكتاب الجليل، تفتح في النَّفس رحاب التدبُّر في مكنونات هذا الكتاب العزيز وذلك باعتباره جسراً تنهل منه العلوم باختلافها عامة والعلوم الشَّرعية ومتعلَّقاتها بصفةٍ خاصة، وكذا الإفادة من العبر والدُّروس والسَّعي إلى تمثيلها واقعاً وسلوكاً، وبذلك فإنَّ ما يمكن استخلاصه من هذه الجولة القصيرة في بحر دلالات التراكيب النَّحوية لآيات الأحكام في سورة البقرة ما يلي:

1-يُعتبر القرآن الكريم المنبع الأوَّل الشَّامل الذي استمدَّ منه علماء العربية القدامى بحوثهم ودراساتهم في مجال الدَّلالة، من خلال توصُّلهم لأهمِّ الدَّعائم التِّي أرسى بها هذا العلم أسسه المعرفيَّة.

2-الدَّرس الدَّلالي قد عرف تذبذباً عند علماء العربية وعلماء الأصول من خلال النَّظر في القضايا والمسائل التِّي جسَّدت لنا ذلك التَّباين الذي من أجله تمَّ الإقرار باختلاف نتائج الدَّراسات المتوصَّل إليها.

3-إنَّ البحث في التراث العربي اللُّغوي من النَّاحية الدَّلالية يوحي لنا في مضانِّه أنَّ علماء أصول الفقه كان لهم قصبُ السَّبْق في دراسة أهم المباحث والأنواع التي اشتمل عليها علم الدَّلالة.

4-بما أنَّ جوهر البحث الدَّلالي تُمثِّله مسألة علاقة اللَّفظ بالمعنى، فقد مثَّلت بدورها إرهاصات لبروز قضايا فكرية هامَّة تمثَّلت في تلك الأعمال المضنيَّة التي جاء بها عدد غير قليل من علماء العرب أمثال: أبي حامد الغزالي، الجرجاني وغيرهم.

5-من مظاهر تقديس العرب للُّغة عنايتهم بألفاظها وانتقائهم ما يتناسب ومقام الكلام، باعتبار أنَّ تحسينهم للألفاظ وعنايتهم بها هو خدمة منهم للمعاني.

6-عَمَدَ علماء الأصول إلى تقسيم الدَّلالة في مضمونها إلى ثلاثة أو خمسة أضربٍ منها: دلالة الاقتضاء، دلالة ما يؤخذ من إشارة اللَّفظ لا من اللَّفظ، دلالة فهم التعليل من إضافة الحكم إلى الوصف المناسب وفهم غير المنطوق من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده، ودلالة المفهوم.

7-الدَّلالة في الدَّرس اللُّغوي الحديث تمثِّل امتدادً لما ذهب إليه علماء الدَّلالة في العصور المتقدِّمة، وهو ما قرأناه في ثنايا مؤلَّفاتهم المتباينة حيث نجد من بينها الدَّلالة المعجمية والدَّلالة الصوتية والدَّلالة النَّحوية (دلالة التركيب في الجملة) على سبيل المثال لا الحصر.

8-الدِّراسات الدَّلالية الحديثة كغيرها من الدِّراسات عرفت انتشاراً واسعاً من لدن مجموعة من المؤلِّفين والباحثين نحو: إبراهيم أنيس، كمال بشر وتمَّام حسَّان.

9-تناول علماؤنا النُّحاة في مجمل مباحثهم الإشارة إلى علامات الإعراب والتغيُّرات التي تطرأ عليها، وكذا حركاتها في أواخر الكلم، كما بيَّن مواضع التثنية والجمع، إضافة إلى المواطن التي تلحق الزيادة فيها بحسب الحروف وما إلى ذلك.

10-الدِّراسات النَّحوية المتقدِّمة تمثَّلت في شكل أبواب ومسائل، حيث اشتملت في أبرزها على عدَّة أوجه للكلام والإعراب المصاحب لها سواء كانت ألفاظٌ أو جملٌ اسمية أو فعلية.

11-من النُّحاة المتقدمين الذين خدموا النَّحو العربي بمجهوداتٍ مضنيَّةٍ نجد ابن السَّراج الذي عرف بتفرُّده في بعض المسائل النَّحوية دون غيره نذكر منها: اسم الإشارة أعرف المعارف، ما ليس حرفٌ ولا فعلٌ وصرفُ ما لا ينصرف.

12-إنَّ الدِّراسات النَّحوية الحديثة قد عبَّرت في مضمونها عن أهداف توخَّاها أصحابُها من ورائها، تمثَّلت في تبسيط المفاهيم التي أتى بها النُّحاة القدماء، وكذا إزالة ذلك الغموض الذي يحول دون فهم الطلاَّب لبعض المسائل النَّحوية.

13-على غرار ما سار إليه العلماء المتقدِّمون في أثناء أبحاثهم النَّحوية نجد أنَّ النُّحاة المحدثين عمدوا إلى تقسيم ما يحمله هذا العلم من مسائل إلى موضوعات منها ما هو نظري وما هو تطبيقي، وذلك بالاعتماد على التحليل وتحديد الصواب من الخطأ في الكلام.

14-استخلص النُّحاة المحدثين في مجمل آرائهم النَّحوية أنَّ لزوم الكلمة حالة واحدة يُسمَّى بناءً، أمَّا إذا تغيَّرت بتغيُّر العوامل الدَّخلة عليها تُسمَّى إعراباً، وهو ما يُدعى عند مَنْ سبقهم بالمبني والمعرب، وهي سِمَةٌ تتميَّز بها الكلمات في اللغة العربية.

15-أغلب الدِّراسات تبيِّن لنا مدى عمق العلاقة الوثيقة التي تربط علم النَّحو بعلم الدَّلالة من خلال تعيين التَّغيُّر الذي يحدث في أواخر الكلمات والذي من خلاله تتغيَّر معاني الكلمات علماً بأنَّ أيُّ تغيير في المبنى يَلْحَقُهُ تغيير في المعنى.

16-سورة البقرة هي ثاني سور القرآن الكريم، تأتي بعد سورة الفاتحة، كما أنَّها أطول سور القرآن الكريم، وعدد آياتها هو مائتان وستٌّ وثمانون.

17-تتحدَّث سورة البقرة في فحواها عن بدء الخليقة لبني البشر، حيث جاء فيها ذكرٌ لقصَّة نبي الله آدم عليه السَّلام، وقصص بني اسرائيل، كما اشتملت أيضاً على أكثر الأحكام الشَّرعيَّة في العقيدة والعبادات والأخلاق والمعاملات.

18-تناولت السورة العظيمة عدد غير قليل من الأحكام الشَّرعيَّة مثل: كتمان العلم الشَّرعي، القصاص حياة النفوس، القتال في الأشهر الحُرُم، تحريم الخمر والميسر والرِّبا جريمة اختماعية خطيرة.

19-معظم المسائل التي تضمنتها آيات الأحكام في سورة البقرة شهِدتْ تبايُناً بارزاً بين المذاهب الفقهية الأربعة، علماً بأنَّ لكل منهم براهين وأدلة.

20-اعتماد الدَّلالة التركيبية لسياق جمل آيات الأحكام في سورة البقرة بالنَّظر إلى حكمها الشَّرعيَّة وإعراب مفرداتها وُصُولاً إلى دلالة تركيب الآية بشكل عام.

21-تناول علماء الأصول في حديثهم عن اللَّفظ والدَّلالة تحملها قضية العموم والخصوص التي يراد بها تارةً اللَّفظ العام الذي يُقْصَدُ به الخصوص، وتارةً اللَّفظ الخاص الذي يُقْصدُ به العموم، أيْ عموم النَّاس.

22-آيات الأحكام الواردة في سورة البقرة وبالرُّجوع إلى ما جاء في أسباب نزولها يتضح لنا بأنَّها تتميَّز في معظم المواقف بالطَّابع الإخباري، إضافة إلى أنَّ بعضها منسوخ من بعض، خاصة ما نزل منها على مستوى الأفراد بحسب المواقف والأحوال.

ولا يسعنا في الأخير إلاَّ أنْ نقول أنَّ موضوع دلالات التراكيب النَّحوية لآيات الأحكام في سورة البقرة شاسع ورَحبْ، إلاَّ أنَّنا قد اقتصرنا في هذه الدِّراسة على ما تمَّ ذكره، وذلك مردُّه إلى إعتبارنا أنَّ هذا العمل المقدَّم هو بمثابة مفتاح للولوج في الميدان، خاصة أنَّ خوضنا فيه يُعْتبر محاولة جزئيَّة، وهذا لأنَّ الموضوعات المتعلِّقة بالقرآن المبين تحتاج منَّا كباحثين إلى معرفة واسعة بعلوم العربية، إضافةً إلى التَّزود بالخبرة الواسعة والمعرفة الدَّقيقة، ومن هذا المنطلق اكتفينا في هذه الدِّراسة بتبسيط بعض المفاهيم التي انتابها بعض الغموض لدينا.

وعلى أيِّ حال هذه هي أهم الأفكار التي أردنا دراستها وتثبيتها وتحليل معالمها، فإنْ وُفِّقنا فذلك ما كنَّا نتمنَّى ونبغ، وإنْ أخطأنا فحسبنا أنَّنا اجتهدنا والله الموفِّق للصَّواب.

فهرس المصادر والمراجع

1-القرآن الكريم برواية الإمام ورش عن نافع.
2-الأحاديث الأربعين النَّووية مع ما زاد عليها ابن رجب وعليها الشرح الموجز المفيد، عبدالله بن صالح المحسن، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، ط3، 1404هـ/1984م.
3-أحكام القرآن، أحمد بن عليّ الرازي الجصَّاص أبو بكر، تح: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1.
4-أسباب النُّزول، أبي الحسن عليّ بن أحمد الواحدي النيسابوري، الشركة الجزائرية اللبنانية، ط1، 1427هـ/2006م.
5-الأصول في النَّحو، أبو بكر محمد بن السرى بن سهل النَّحوي المعروف بابن السَّراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ج1.
6-الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر، د،ط، ج1.
7-التّعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، د-ط.
8-تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تح: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ/1999م، ج1.
9-تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد علي الصابوني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ/ 1999م، ج1.
10-تفسير آيات الأمثال والحكم في القرآن الكريم، محمد حسين سلامة، دار الفكر العربي، القاهر، ط1، 1430هـ/2009م.
11-تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، عبد الرحمان بن ناصر بن السعدي، تح: عبد الرحمان بن معلا اللويحق، مؤسسة الرِّسالة، ط1، 1420هـ/2000م.
12-الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تح: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج3.
13-الجامع بين الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح الحميدي، تح: عليّ حسين البواب، دار ابن حزم، لبنان، بيروت، ط2، 1423هـ/ 2002م، ج3.
14-الجمل في النَّحو، أبو عبد الرَّحمان الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تح: فخر الدِّين قباوة، ط5، 1416هـ/1995م.
15-الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جِنِّي، تح:عبد الحكيم بن محمد، المكتبة الوقفية، القاهرة، د-ط، ج1.
16-الخصائص، أبي الفتح عثمان ابن جنِّي، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د،ط، ج1.
17-الدُّر النَّظيم في خواص القرآن العظيم، الإمام أبي عبد الله بن أسعد بن علي اليمني اليافعي الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ/ 2000م.

18-دراسات في الدلالة والمعجم، رجب عبد الجواد إبراهيم، دار غريب، القاهرة، د-ط، 2001.
19-دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1984م.
20-دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني، تح: محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1995م.
21-روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد علي الصابوني، مكتبة الغزالي مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، ط3، 1400ه/1980م، ج1.
22-سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي السلمي، تح: أحمد شاكر وآخرون، دار إحياء الثرات العربي، بيروت، ج5.
23-سنن الدار قطني، الإمام الحافظ عليّ بن عمر الدار قطني، تح: مجدي بن منصور بن سيِّد الشُّوري، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، ط3، 1432ه/2011،ج1.
24-شرح الفصَّل، ابن يعيش موفَّق الدين، الطباعة المنيرية، مصر، د-ط، ج1.
25-صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تح: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط3، 1987/1407، ج1.
26-صفوة التفاسير، محمد عليّ الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، ط4، 1402ه/ 1981م، ج1.
27-الصناعتين، أبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري، تح: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، ط2، 1409ه/1989م.
28-علم الدَّلالة ،أحمد مختار عمر،عالم الكتب ،ط5 /1998م.
29-علم الدلالة التطبيقي في الثرات العربي،هادي نهر،دار الأمل، ط1، 1427ه/2008م.
30-العين، أبي عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج8.
31-الفروق اللغوية، أبي هلال العسكري، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، د،ط.
32-في التطبيق النحوي والصرفي، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، ت،ط 1993.
33-في النَّحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1964م.
34-في علم الدَّلالة: دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضَّليات، عبد الكريم محمد حسن جبل، دار المعرفة الجامعية، ت،ط 2010م.
35-الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408ه/1988م، ج1.
36-الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، تح:عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ت،ط1419ه/1998م.

37-لسان العرب، ابن منظور، دار إحياء الثرات العربي مؤسسة التاريخ العربي، بيروت،لبنان، ط3، 1419هـ/1999م، ج3.

38-لسان العرب، أبي الفضل جمال الدِّين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط8، ج5.

39-لسان العرب، لابن منظور، تح:عبدالله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة.

40-اللغة العربية معناها ومبناها، تمَّام حسَّان، عالم الكتب، ط5، 1427هـ/2006م.

41-المستصفى من علم الأصول، أبي حامد محمد الغزالي، المكتبة العصرية، صيدا،بيروت، ط1، 1429هـ/2008م.

42-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد عَلَيّ المقري الفيُّومي، المكتبة العلمية، بيروت، د-ط، ج2.

43-المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيُّومي المقرئ، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1421هـ/2002م.

44-المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1426هـ/2005م.

45-معنى المعنى عند عبد القادر الجرجاني، عطية أحمد أبو الهيجاء، دار الخليج ، عمَّان، ط1، 2009.

46-المفردات في غريب القرآن، أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالرَّاغب الأصفهاني، تح: محمد سيِّد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د،ط.

47-مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د-ط، 1399هـ/1979م، ج2.

48-مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ت،ط 1399هـ/1979م، ج5.

49-المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج1.

50-النَّحو الشافي، محمود حسيني مغالسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1418هـ/ 1997م.

51-النَّحو العصري، سليمان فياض، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

52-النَّحو الوافي، حسن عباس، دار المعارف بمصر، ط3،ج1.

53-النَّحو والدَّلالة، مدخل لدراسة المعنى النَّحوي الدَّلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط1، 1420هـ/ 2000م.

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

الإهداء

شكر وتقدير

مقدمة.....أ-ج

مدخل.....01

الفصل الأول: الدَّلالة والنَّحو.....08

1-الدَّلالة في الدِّراسات العربية قديماً وحديثاً.....09

2-النَّحو في الدِّراسات العربية قديماً وحديثاً.....21

3-علاقة النَّحو بالدِّلالة في التركيب اللغوي.....33

الفصل الثاني: التراكيب النَّحوية لآيات الأحكام ودلالتها في سورة البقرة.....36

1-التعريف بالسورة، تسميتها، فضلها.....37

2- دراسة دلالة بعض التراكيب النَّحوية لآيات الأحكام في جدول.....38

خاتمة..... 72

فهرس المصادر والمراجع.....76

فهرس الموضوعات.....80